الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي في محافظة الفيوم "دراسة أنثروبولوجية لأوضاع العمالة غير النظامية في ظل تداعيات جائحة كورونا"

د/ ايمان محمود عبدالمولى

المستخلص

هدف البحث إلى محاولة التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تركتها حالة الركود والتوقف في سوق العمل، سواء على مستوى العالم، أم المستوى المحلي، خاصة التي أثرت على أوضاع العمالة في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وعلى العمالة الهشة بصفة خاصة. وقد أجريت الدراسة الميدانية على العاملين في تلك الأنشطة الاقتصادية في مدينة الفيوم، وقد اعتمد البحث على المدخل الأنثروبولوجي في دراسة الظاهرة، والمزج بين الاتجاهين الكمي والكيفي في البحث العلمي ، مستخدما المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف طرق البحث الأنثروبولجي: الملاحظة المباشرة، المقابلة، الإجباريين، بالإضافة إلى طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وقد تم جمع البيانات الكمية باستخدام مقياس "ثراستون–ثلاثي التدريج". وصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الخلل البنيوي في البناء الاجتماعي–الاقتصادي كان السبب في انتشار ظاهرة الأعمال الهشة والهامشية، وأن هناك تأثيرات اجتماعية على أسر العاملين نتيجة توقف العمل بفعل تطبيق الاجراءات الاحترازية، كما اتضح وجود تأثيرات اقتصادية عميقة على السرة من حي: توقف مصادر الدخل الأسري، وزيادة تضخم البطالة في مدينة الفيوم، وتدهور الأحوال المعيشية للأسر. كما أوصت الدراسة بضرورة التدخل الحكومي؛ لضبط حركة الاقتصاد في المجتمع المصري، ومدينة الفيوم خاصة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، جائحة كورونا، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، العمالة الضعيفة.

Abstract

The aim of the research is to try to identify the social and economic effects left by the state of stagnation and stagnation in the labor market, whether at the global level, or at the local level, especially that affected the conditions of employment in the informal economic sectors, and on vulnerable employment in particular. The field study was conducted on those working in those economic activities in the city of Fayoum, and the research relied on the anthropological approach in studying the phenomenon, and mixing between the quantitative and qualitative trends in scientific research, using the descriptive analytical method, with the employment of anthropological research methods: direct observation, interview, compulsory In addition to the sampling social survey method, quantitative data were collected using the Thruston-three-graded scale. The research reached a set of results, the most important of which are: that the structural defect in the socio-economic construction was the cause of the spread of the phenomenon of fragile and marginal businesses, and that there were social effects on the families of workers as a result of work interruption due to the application of precautionary measures, as it became clear that there are deep economic effects on the family from the neighborhood : The cessation of sources of family income, the increase in unemployment

in the city of Fayoum, and the deterioration of the living conditions of families. The study also recommended the need for government intervention; to control the movement of the economy in the Egyptian society, and the city of Fayoum in particular.
Keywords: *family, corona pandemic, social impacts, economic impacts, vulnerable employment.*

أولا: مقدمة البحث

تُعد الأعمال الهامشية ظاهرة اجتماعية من ظاهرات القطاع غير الرسمي المنتشرة في بلدان العالم الثالث، وتزايدت معدلاتها خلال القرن العشرين، مع التحول السريع نحو التحضر، وتزايد معدلاته في العالم الثالث، وقد تولدت عن هذا التحضر السريع أنماط عدة في مجال الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. ومع تزايد معدلات البطالة، وندرة فرص العمل، اتجه كثير من الأفراد إلى محاولة البحث عن عمل، والتشغيل الذاتي، ومن ثم بدأ البعض في تكوين مشروعات متناهية الصغر، سواء بصورة قانونية أو غير قانونية، وبالتالي تولدت أنشطة اقتصادية متنوعة، اتسمت بالطابع غير الشرعي، وقد أطلق عليها مسميات كثيرة منها: الأنشطة الهامشية، وأنشطة القطاع غير الرسمي، وإذا اتسمت بالطابع السلبي فيطلق عليها الأنشطة الاقتصادية الخفية، أواقتصاديات الظل، أو الاقتصاد الأسود. وقد أكدت مختلف البحوث والدراسات على إسهام الاقتصاد غير الرسمي في الناتج الاجمالي المحلي، والحد من نمو ظاهرة البطالة، واستيعاب أعداد غفيرة من العمالة، ومن ثم توفير الدخل وزيادته، وتوفير سبل العيش، إلا أن العاملين في القطاع غير الرسمي يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية والخدمات التأمينية كقرانائهم في القطاع الرسمي، والحرمان من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، مع عدم توفر بدائل للدخل في حالة توقفهم عن العمل. ويغطي القطاع غير الرسمي في الدول النامية عامة والعربية خاصة كل أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تتعمد الإختفاء عن السلطات الحكومية لتقليل تكاليفها، وتجنب أداء الضرائب المستحقة عليها، وغالباً ماتكون هذه الأنشطة غير مسجلة لدى الجهات الحكومية، وتعمل في السوق السوداء أو من وراء الظلال (محمد،٢٠٠٣: ٥٤).

لقد ساعد تفشي فيروس كورونا المستجد في انتاج أزمة صحية على مستوى العالم أجمع، تلك الأزمة التي لم يحدث مثلها من قبل، حيث صاحبتها أزمات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت كافة المجتمعات في العالم. وقد سجلت أول بؤر لتفشي هذا الوباء في مدينة وهان عاصمة مقاطعة هوبي بالصين، في(٢٩ ديسمبر ٢٠١٩)، ومنذ ذلك الحين، انتشر في(١١٩) دولة حول العالم (مركز الابحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٠: ١). وفي بداية شهر مارس ٢٠٢٠، أصيب حوالي ثلاثة أرباع مليون شخص بفيروس ـــكورونا المستجد، كما توفي أكثر من تسعة وثلاثون ألف شخص، على الرغم من إعلان منظمة الصحة العالمية (WHO) عن المرض بأنه "جائحة" خلال هذا الشهر، وقد أنتشر في جميع بلدان العالم آن ذاك، ووصل حجم الحالات المصابة إلى (١١٩.٧٢٣.٩٨٤) خلال شهر مارس ٢٠٢٠، كما وصلت حالات الوفاة إلى (٢.٦٥٣.٧٩٦) حالة وفاة (worldometers,2021). واشارت بعض البحوث إلى أن النظم الصحية في العالم

تعاني ضعف التنظيم، وندرة الامكانات والموارد، ومن ثم صعوبة وقف انتشار الوباء (Restrepo, 2002 ,Vieira, Franco).

وقد تسبب فيروس كورونا المستجد(COVID-19) في إصابة الملايين ووفاة مئات آلاف من البشر، وقد نتج عن تفشي هذا الفيروس أزمة عالمية على كافة الصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مشكلا ما أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية "جائحة"، والتي أدت إلى تدهور الأحوال في العالم، وعطلت مسيرة التنمية في العالم أجمع؛ نتيجة التهامها للعائدات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحقيقيها خلال العقود الماضية. وقد أدى انتشار فيورس كورونا إلى شل حركة الاقتصاد العالمي، وتوقف الأنشطة الاقتصادية كافة عن العمل، وتوقف العمل بكافة القطاعات والمؤسسات : العالمية، والمحلية، الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة؛ نتيجة فرذ الإجراءات الاحترازية، وتطبيق سياسات الحظر والتباعد الاجتماعي من أجل الحد من انتشار الفيروس ، ووقاية البشرية من التدمير، ومن ثم التأثير على مجريات حياة السكان ومستوى معيشتهم، وضعف القدرة على العمل، واتوفير متطلبات المعيشة من الاحتياجات الأساسية (الكعبي& نجم، ٢٠٢٠، ص ٤٩)

وتعد القطاعات الاقتصادية غير الرسمية هي أكثر القطاعات التي تأثرت بانتشار الجائحة؛ نظرا لأنها تستوعب أكبر قدر من العمالة في العالم، وتتنوع أنشطتها بتنوع المهارات البشرية واحتياجاتها، الأمر الذي دفع المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة من وقوع كارثة إنسانية جراء تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية، خاصة انضمان أعداد هائلة إلى جيش البطالة والتوقف عن العمل، سيما في القطاعات الاقتصادية الهامشية، والقطاع الخاص البسيط، والمشروعات الاقتصادية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحتى المشروعات الكبيرة، والتي اتجهت نحو تقليل عدد العمال ، وتسريح البعض منهم، وبالتلي توقع حدوث المجاعات والفقر. وقد توقعت تلك المنظمات أن الخروج من الأزمات المترتبة على الجائحة ستأخذ وقتاً طويلا، حتى تتعافى اقتصاديات العالم أجمع من آثار هذه الجائحة، رغم بذل جميع دول العالم كافة الجهود الصحية لمواجهة خطر الفيروس، والتصدي للتداعيات الاقتصادية والتحديات الصحية ومحاولة خلق التوازن بين المصالح الاقتصادية والرعاية الصحية، خصوصاً أنه لم يتم الوصول إلى لقاح موثوق ومعتمد للقضاء على الفيروس حتى الآن، فجميع المحاولات ما زالت في مراحل التجريب، واستمرار حالات الإصابة والوفيات، الأمر الذ ينبئ باستمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية، وتوقف الأنشطة الإنتاجية، ومن ثم التأثير على قطاعات عريضة من السكان، خاصة العاملين في الأعمال الهامشية، وأنشطة القطاع غير الرسمي.

ثانيا: مشكلة البحث وأهميته:

لقد كشفت دراسة كل من (الكعبي& السعد، ٢٠٢٠) عن تأثر الدخل الأسري، وانخفاض مستوى المعيشة؛ نتيجة التأثر بالاجراءات الاحترازية المطبقة وتوقف أفراد الأسرة عن العمل، بالإضافة إلى لجوء الأسر إلى مجموعة من التدابير المعيشية: كتقليل معدلات الاستهلاك، والترشيد في النفقات، والتخلي عن بعض الحاجيات

المعيشية؛ من أجل مواجهة الأزمات الناتجة عن توقف نشاطاتهم الاقتصادية والالتزام بما فرضته فرضته الأجهزة الحكومية من إجراءات وقائية. ونتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية عالميا نتيجة الجائحة، توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية تماما، وبقاء العمالة في المنزل والتوقف عن العمل والإنتاج (Cheval, Adamescu, And others, 2020)، بالإضافة إلى توقف برامج المسؤولية الاجتماعية وانخفاض مستوى الدعم المقدم من قبل شركاتها واستمرار نشاطها في تقديم الدعم للفئات والقطاعات التي كانت تساندها (Harris and He, 2020). ونتيجة التأثير على المستويات المعيشية للأسرة وتعرضها أفردها لبعض الأزمات، أشارت دراسة (Pummerer & And others, 2020) إلى أهمية توفير الدعم الحكومي، والمشاركة المجتمعية للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا المستجد، حيث يساعد الدعم الاجتماعي بشقيه الحكومي والأهلي في تجاوز الأسر للمخاطر التي تعرضت لها نتيجة توقف أنشطتها وتدهور مستوى دخلها، ومن ثم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي (Xiao& Zhang& And others, 2020). وإذا لم يتم تقديم الدعم الاجتماعي للمتضريين من تداعيات الجائحة، سوف تدخل حالات كثيرة من الأفراد في كل دول العالم في حالة مرضية خطيرة، والتأثير على الصحة النفسية لهم، ومن ثم زيادة الأزمات، والحاجة إلى دور جديد يتمثل في طلب الاستشارة والعلاج النفسي (Arnout&Al, Dabbagh& And others, 2020).

وقد أفادت الإحصاءات الدولية أن ما يقرب من ٢ مليار شخص يعملون بشكل غير رسمي على مستوى العالم معظمهم في الاقتصادات الناشطة والنامية (ILO, 2020). وقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه سينخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي في عام٢٠٢٠ بنسبة (٢.٨٪) لعديد من الدول، ومن الممكن أن ينخفض إلى اكثر من (١٠٪، ١٥%) في بعض البلدان. وهو ما يشير إلى تأثر الاقتصادات الموجه نحو الخدمات بشكل سلبي، وسيتعرض المزيد من الوظائف للخطر، وستتأثر البلدان الأكثر اعتمادًا على السياحة، وأنشطة القطاع الهامشي بهذه الأزمة (Hoque, Shikha, and others,2020). وفي حالة استمرار فترة الوباء ستكون النتائج خطيرة، خاصة على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية، وسينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة (٣.٦%)، وسيسقط ملايين من البشر في براثن الفقر المدقع خلال هذه الفترة (دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠: ١).

واشار (Khan,Naushad ,2020) إلى التأثير المباشر على الاقتصاد، ممثلا في تعطيل سوق العمل ونظام التعليم، وارتفاع معدلات البطالة في الأنشطة الخدمية وأنشطة القطاع الغير رسمي، وانخفاض تجارة التجزئة وتحويلات العملة وإغلاق مركز التعليم. وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، حدث تضاعف عدد المتضررين في العالم من فيروس كورونا (Fahad, Khan, and others,2020).

وفي سياق مواجهة تداعيات فيروس كورونا، أكدت نتائج دراسة (Julio Faundez, 2009) على أهمية تمكين العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتقديم الحماية القانونية لهم، خاصة التمكن من العمل، ووضع المعايير الفعالة لعمل هؤلاء. وكشفت دراسة كل من (Naila Kabeer ,Kirsty Milward :2013 &Ratna Sudarshan) أن غالبية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من الذكور، ويواجهون صعوبات كثيرة

وتحديات في ظل أوضاع هذا القطاع، خاصة العمالة الهامشية. ، كما أفصحت دراسة (Janyam,2017) عن فقدان العاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي للمهارات الفنية اللازمة لتعزيز الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على تحمل تكاليف التدريب اللازم لتمكنهم من من تلك المهارات؛ للانخراط في سوق العمل، وتأمين دخل معيشي لأسرهم. كما أفصحت نتائج دراسة (Lihua Ma, Hong Chen, Huizhe Yan, Lifeng Wu & Wenbin Zhang:٢٠١٩) عن تدني الخصائص التعليمية للعاملين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وانخراطهم في أعمال هامشية غير منتظمة، وبقائهم ساعات طويلة في الشارع، والتمركز في مواقع قريبة المحلات والمدارس والمستشفيات، ومختلف الهيئات الحكومية الخدمية.

وعلى مستوى المجتمع المصري، أفادت بيانات وزارة القوى العاملة أن عدد العمالة غير المنتظمة التي قامت بالتسجيل وتحديث بياناتها على موقع الوزارة في أكتوبر ٢٠٢٠م بلغ ستة ملايين واثنتان وعشرون ألف عامل (وزارة القوى العاملة، ٢٠٢٠). وفي إطار مواجهة الأخطار الصحية للجائحة، اتخذت الحكومة المصرية كغيرها من حكومات العالم حزمة من التدابير الوقائية للحد من انتشار الوباء، تمثلت في: العزل والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، ووقف السفر، والإغلاق التام أو الجزئي لجميع مؤسسات الدولة: كالوزارات، والمدارس والجامعات، والهيئات ووالشركات والمصانع، بافضافة إلى جميع أماكن الترفيه، الأمر الذي انعكس سلبًا على اقتصاديات جميع دول العالم، ومنها مصر، وحدوث ركود للاقتصادات العالمية، ومن ثم التأثير على خطط التنمية وبرامجها، رغم تفاوت الآثار بين دول العالم وفقا لقوة اقتصاد كل دولة (دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠: ١).

ونتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية واتباع سياسة التباعد الاجتماعي Social distancing في مصر: كالغلق التام أو الجزئي" لأنشطة الحياة اليومية، وفرض سياسة حظر التجوال للحفاظ على رأس المال البشري وتحقيق الأمن الاجتماعي، حدث توقف الأنشطة الانتاجية والخدمية، وكافة الأنشطة العاملة في مجالات الاقتصاد غير الرسمي: كالباعة الجائلين، وعمال البناء، وتجار التجزئة، وعمال المقاهي، وغيرها من الأعمال الهامشية الأخرى، والتي تشكل اقتصاد الظل، وبالتالي تعيش أعداد غفيرة من العمالة في القطاعات الهامشية حالة من البطالة المؤقتة. فوفقا للبيانات الحكومية الرسمية، تمثل نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في مصر أكثر من ٤٠٪ من قوه العمل، البالغ عددهم نحو٣٠ مليون عامل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: تقرير العمالة الغير رسمية، ٢٠١٩). ويمثل هؤلاء العاملين: فئة الصناع والتجار والتي تعمل في الخفاء، بهدف الحصول على دخل يومي سريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية. ومع تزايد عدد ساعات الغلق الجزئي أو الكلي، أصبح من الصعب على كثير من العمالة المنتسبة للقطاعات الهامشية الحصول على فرصة عمل، أو توفير دخل مناسب لتدبير متطلبات المعيشة لأسرهم.

وفي مصر أكدت دراسة (مفيد، ٢٠١٦) على معاناة العاملين في مجالات القطاع غير الرسمي، خاصة الباعة الجائلين من التهميش في مصر، خاصة بعد الإجراءات الاحترازية تم اتخاذها، والتي أثرت بشكل مباشر وسريع على العمالة الهامشية، والعمالة في القطاع الخاص ، وجميع أنشطة القطاع غير المنظم٠ اقتصاد الظل)،

وبالتالي تدهور أوضاعهم العملية، وفقدان مورد أرزاقهم الرئيسي، وضعف تدبير الاحتياجات الضرورية لأسرهم.. وانطلاقا من المؤشرات السابقة، **تتحدد مشكلة البحث الراهن** في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية على أوضاع العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي نتيجة انتشار جائحة فيروس كورونا في مدينة الفيوم؟

أهمية البحث:

أ. الأهمية العلمية: يكتسب هذا البحث أهميته العلمية من خلال ما ما يضيفه من معارف علمية حول الوبائيات وسبل التعامل مع الاثار التي تخلفها. كما يحاول البحث أيضا الوقوف على أوضاع العمالة الهشة، والتي تمثل أكثر من ٥٥% داخل عمالة القطاع غير الرسمي في مصر، ومن ثم التوصل إلى معارف علمية تثري النظرية الاجتماعي في محاولة لتقديم فهم شامل للمشكلات التي تعانيها هذه الشريحة الاجتماعية من العمالة الهشة

ب. الأهمية المجتمعية:

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذا البحث في محاولته تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات العملية والإجرائية القابلة للتطبيق، ومحاولة الاستفادة منها في التعامل مستقبلا مع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفا الأوبئة والأمراض، ومن ثم يمكن لكل من الممارسين في مجال مكافحة الأوبئة وآثار الجوائح الاستفادة والاسترشاد بنتائج هذا البحث أثناء الممارسة المهنية في مجال مواجهة المخاطر الصحية، كما يمكن أن تفيد هذه النتائج متخذي القرار وصانعي السياسات، والمواطنين في التعامل مع أي مستجدات مستقبلية من حدوث المخاطر أو الكوارث التي تخلفها الوبائيات.

ثالثا: أهداف البحث وتساؤلاته:

تحدد الهدف العام في محاولة الكشف عن " الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي في محافظة الفيوم. ولتحقيق هذا الهدف، حاولت الباحثة طرح الأهداف الفرعية الآتية:

الهدف الأول: التعرف على الخصائص الاجتماعية للعاملين في قطاعات الانتاج غير النظامية في مدينة الفيوم.
الهدف الثاني: الوقوف على أهم السباب الدافة للعمل في قطاعات الإنتاج الهامشية في مدينة الفيوم.
الهدف الثالث: بحث الآثار الاجتماعية التي لحقت بالعمالة الهامشية في مدينة الفيوم نتيجة جائحة كورونا.
الهدف الرابع: التعرف على الآثار الاقتصادية على العاملين في القطاع غير الرسمي بمدينة الفيوم نتيجة انتشار جائحة كورونا.
الهدف الخامس: استطلاع رأي العاملين في القطاع غير الرسمي بأهم الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.
تساؤلات البحث: انطلاقا من تحقيق الهدف العام للبحث، والمتمثل في دراسة الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي في محافظة الفيوم. وتحقيق الأهداف الفرعية، يمكن الإجابة على التساؤلات الآتي:

السؤال الأول: ما الخصائص الاجتماعية للعاملين في قطاعات الانتاج غير النظامية في مدينة الفيوم.
السؤال الثاني: ما أهم السباب الدافة للعمل في قطاعات الإنتاج الهامشية في مدينة الفيوم.
السؤال الثالث: ما طبيعة الآثار الاجتماعية التي لحقت بالعمالة الهامشية في مدينة الفيوم نتيجة جائحة كورونا.
السؤال الرابع: ما هي الآثار الاقتصادية على العاملين في القطاع غير الرسمي بمدينة الفيوم نتيجة انتشار جائحة كورونا.

السؤال الخامس: ما أهم الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على العمالة في القطاع غير الرسمي.

رابعا: الدراسات السابقة

تحاول الباحثة مراجعة البحوث والدراسات السابقة حول القطاع غير الرسمي، وتداعيات جائحة كورونا، من أجل فهم أبعاد الظاهرة، ومحاولة الوقوف على مدى إسهام البحث العلمي في هذا المجال، والاستفادة من هذه الدراسات في توجيه البحث الحالي، والإضافة عليه.

- **فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي:**

أشارت دراسة (محمد، ٢٠٠٠: ١٣٤) حول "القطاع غير الرسمي والعاملين به أن القطاع غير الرسمي ليس مجرد ملاذ للمتعطلين الذين لا يجدون فرص عمل، وإنما هو مصدر دخل أعلى من المرتب الحكومي الذي يتسم بالضآلة والجمود. وأشارت دراسة (المهدي، ٢٠٠٣: ٥٤) حول "إدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الضريبي المصري) نمو عدد وحدات القطاع غير الرسمي في مصر بشكل ملموس خلال العشر سنوات الأخيرة ، لتمثل ٨٥% من إجمالى الوحدات الخاصة صغير الحجم. وأكدت دراسة (جوهر، ٢٠٠٥: ٧) حول " القطاع غيرالرسمي في مصر أن ممارسة الانشطة الخفية حقيقة موجودة في حياتنا، وتتزيد معدلات نمو الأنشطة الخفية التي يتم ممارستها خارج الإطار الرسمى، ويصعب قياسها لأنها تمارس نشاطها بعيد عن أعين الدولة وقدرت الدراسة حجم الاقتصاد الخفي فى مصر بحوالي ٣٥.١%من الناتج الاجمالى المحلى خلال عام ٢٠٠٠. وكشفت دراسة (عبد المنعم، : ٧٩٧-٤٢٢)) "التسول بين الفقر والانحراف " أن ما يفرزه الفقر والبطالة والتضخم الحضري العشوائي من تزايد مطرد لأعداد المتسولين والباعة الجائلين منذ أوائل التسعينيات (عبدالمنعم ،٢٠١٠ :٧٩٧-٤٢٢). وقد أوضحت دراسة (حسين الاسرج) "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد فى مصر " إلى ان القطاع غير الرسمى يتسبب في وجود ثلاث مشكلات رئيسية على المستوى الكلي تمثل في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة مثل (البطالة والدخل القومي والخسارة التي ستحققها الدولة في إنخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة القطاع غير الرسمي من الضرائب مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات ،علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد

وضعا غير صحي في العلاقة بين الدولة والمواطنين حيث يتولد شعور عدم الرضا من قِبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات (الأسرج ،٢٠١٠: ١٥). كما أشارت دراسة هبه الليثي حول "القاهرة في لحظة تحول" إلى أن أغلب الفقراء في محافظة القاهرة هم من الأسر التي يكون عائلها متعطلا أو من ذوي الأعمال الهامشية أو من الباعة الجائلين في القطاع غير الرسمي، كما تضطر المرأه في كثير من هذه الأسر إلى القيام ببعض الأعمال الهامشية مثل بيع الفاكهة والخضر أومساعده الآخرين في الأعمال المنزلية كوسيلة لزيادة دخل الأسرة (عدلي:٢٠٠٤ ،٣٩).

وبناء على نتائج دراسات أصدرها صندوق النقد الدولي، اتضح أن الاقتصاد الخفي يسهم في توظيف ٤٠% من العاملين في مصر، وهي نسبة ليست قليلة، كما أنه يضم ٨٢%من عدد المنشأت، كما تقدر الحكومة المصرية قيمته بما يتراوح ما بين ٦٠-٨٠ مليار جنيه في حين، أن هناك تقارير صادرة عن مراكز الأبحاث تشير إلى أن حجم هذا الاقتصاد الخفي يصل إلى نحو ٩٥ مليار جنيه من إجمالي الناتج المحلي (أبولسين، ٢٠٠٦: ٣٩). كما وأفصحت بيانات التقرير الذي قدمه (Schneider 2010,) حول تقديرات إقتصادات الظل في ١٦٢ بلدا، بما في ذلك البلدان النامية وأوروبا الشرقية ووسط آسيا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع أن المتوسط المرجح لحجم اقتصاد الظل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية ٢٨.٣ في المائة وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى) ٤١.١ في المائة وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع ١٩.٤ في المائة. والجدول الآتي يوضح حجم الاقتصاد الخفي في مصر كنسبة من الناتج الإجمالي حتى عام ٢٠٠٨.

- **وفيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بتأثيرات فيروس كورونا: فقد اتضح وجود كم وفير حول جائحة كورونا خلال الفترة الحالية منذ تفشي فيروس كورون المستجد، واعتباره جائحة، وتحاول الباحثة الاستفادة من بعض هذه الدراسات.**

لقد قدمت (عبدالحميد، ٢٠٢٠) دراسة حول دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الأزمات"، حيث ركز البحث على دور رأس المال الاجتماعي في أوقات الأزمات، وضرورة توظيف رصيد رأس المال الاجتماعي القائم في حشد الموارد والطاقات لتجاوز الفترات العصيبة مع التركيز على الحالة المصرية، وقد اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي، وتوصل إلى أن هناك مجموعة من التحديات التي واجهت مصر أثناء الجائحة: توفير الدعم المادي والعيني للفئات المتضررة خاصة العمالة غير المنتظمة، وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة للقطاع في مواجهة هذه الأزمة، وقد قامت بعض المؤسسات الأهلية بمعاونة الدولة، والوفاء بمسؤولياتها المجتمعية لمواجهة هذه الأزمة، من هذه المؤسسات: بنك الطعام، جمعية رسالة، بنك الشفاء، مؤسسة أهل مصر للتنمية..إلخ.

كما اتجهت دراسة (عطاب، ٢٠٢٠) دراسة تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد- 19، وحماية الأفراد من خطر الوباء في الجزائر، والوسائل والتدابير المتخذة لمواجهته، واعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي، وكشفت نتائجه عن: أن جائحة كورونا في انتشار مستمر في دول العالم، ولم تنجح التدابير والإجراءات في وقف هذا الفيروس في دول العالم والجزائر، واختلفت نسب الإصابات والوفيات بين مختلف الدول؛ نتيجة اختلاف الإجراءات الوقائية وإمكانيات هذه الدول وثقافة شعوبها وتمسكهم بالإجراءات الوقائية، وأوصى البحث بضرورة التعاون الدولي لتجنب الكوارث الإنسانية، بتقديم مساعدات للدول التي تعاني من ضعف الإمكانيات ووسائل للكشف عن الفيروس واللوازم الطبية لمتابعة المرضى، وكذا التضامن بين سكان الدولة فيما بينهم واحترام القواعد الصحية والبقاء في المنازل وعدم الخروج إلا للضرورة.

كما هدفت دراسة (Wong, 2020) حول تأثير كورونا COVID-19 على مضاعفة أدوار المرأة في سريلانكا وماليزيا وفيتنام وأستراليا، منطلقة من مفهوم العبء المضاعف في تنظير التقسيمات بين الجنسين في العمل الإنتاجي والإنجابي وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأنشطة المجتمعية في سياق الجائحة. كما كشفت عن أن الأحداث التي تشمل المجاعة أو الحروب أو الكوارث الطبيعية أو تفشي الأمراض كلها موثقة جيدًا على أنها تزيد من تعرض النساء لتفاقم الأعباء ومجهوداتها في المجتمع. وفي حالة جائحة الفيروس التاجي Covid-19، تتشابه أيضا. كما توصلت الدراسة إلى أنه في الأشهر الأولى من الوباء تصاعدت أعباء المرأة، ولم تعترف السياسة العامة والجهود الصحية بشكل كافٍ بالقضايا المتعلقة بالارتباطات بين النوع Gender وتفشي الأمراض، وتحملت المرأة في ظل تفشي جائحة (كورونا) أعباء إضافية مرتبطة بالعمل المأجور وغير المأجور دون مراعاة أو تخفيف مسؤوليات الحياة الأخرى.

وقدم (Christopher, 2020) دراسة من منظور سايسي حول ردود الفعل الأولية ووجهات النظر حول (COVID-19) استهدفت الدراسة استكشاف الطرق التي تؤثر بها الخبرة العلمية والتقنية والعواطف والروايات على قرارات السياسة وتشكيل العلاقات بين المواطنين والمنظمات والحكومات، والتعديلات في الشبكات (محليًا وعالميًا) ، وتنفيذ السياسات عبر القضايا العابرة للحدود، وتقييم نجاح السياسة والفشل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أدت الاستجابة العالمية للوباء إلى زيادة الحاجة إلى تجديد البحث ليس فقط على زيادة قرارات السياسة الجديدة، ولكن أيضًا على آثار عدم اتخاذ القرارات وإنهاء السياسات، والاعتماد المتزايد على الخبرة العلمية والتقنية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، كشف الوباء عن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والسياسية في استجابات السياسة العالمية، وتغيير الأولويات تبعًا لتطورات الجائحة، كما جدد الوباء الانتباه إلى أهمية التعلم تحت الضغط والإلحاح في منتصف الأزمة، عزز الوباء الحاجة إلى التفاهم في كل من وضع السياسات العامة والإنتاج المشترك في المجتمعات كافة. وفيما يتعلق بالتداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر: استهدفت تقديم مقترحات حول أهم التدخلات المطلوبة لدفع مصادر النمو ومساندة قطاعاته أثناء الأزمة وما يترتب عليها فيما بعد. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي مستندة على أهم

السياسات الاقتصادية المحلية والعالمية، ومن نتائج الدراسة: أن أزمة (كورونا) تفوقت في شدتها عن أي أزمات سابقة مرت على مصر والعالمومن بين هذه التداعيات: الدخول في ركود اقتصادي عالمي، وما نتج عنه من تراجع في معدل النمو الاقتصادي العالمي ومنها الاقتصاد المصري، كما أثرت الأزمة سلبًا على قطاعات الاقتصاد المصري، خاصة القطاعات غير الرسمية. ولمواجهة الجائحة قامت الدولة باتباع سياسات للحد من تراجع النمو، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وحماية العمالة غير المنتظمة، كما أنه من المتوقع في ظل عدم اليقين المصاحب للأزمة وارتفاع سعر الفائدة حتى بعد تخفيضه أن يكون تأثير السياسة النقدية محدود على الاستثمار الخاص وبالتالي يظل المجال مفتوحاً أمام دور أكبر للسياسة المالية من خلال الاستثمارات العامة، إلا أن تضخم حجم الدين الإجمالي سيظل مكبلًا لها، وبالتالي يكون لإعادة تخصيص الموارد الدور الأهم في هذه الأزمة بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من التيسيرات المالية المتاحة من المؤسسات الدولية لمواجهة الطوارئ.

وهدفت دراسة (حرشوفة، ٢٠٢٠) دراسة العلاقة بين فيروس والتغير المناخي، وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠": واعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي لفهم وتفسير تأثير الفيروس على أهداف التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: اتساع التأثير السلبي لفيروس كورونا على أهدف التنمية، خاصة العمالة والصحة واتساع التفاوتات الطبقية ، والغذاء، وبروز بعض التأثيرات الإيجابية مثل الحد من التلوث الهوائي والأنهار وخلق سلاسل التضامن والإنتاج المستدام. وأوصت الدراسة: بضرورة العمل على تدعيم ركائز أهداف التنمية المستدامة وهو الشراكة بين جميع الفاعلين الاقتصاديين والجمهور والمواطنين من جميع أنحاء العالم، وإذا كان قد تم تأسيس تضامن معين بين الجهات الفاعلة على المستويين المحلي والوطني، فقد أظهر الوباء أيضًا عجزاً صارخا للتضامن الدولي. وإذا كانت العواقب محسوسة بالفعل في الدول الغربية، فقد يكون هذا مميتا للدول النامية خاصة في إفريقيا التي تعاني من ويلات الجائحة.

وقدم (Vito, 2020) دراسة حول تأثير COVID-19 على أزمة السيولة النقدية العالمية، لبعض الشركات المدرجة في ٢٦ دولة. وقد تم اختبار ثلاث نسب للسيولة المالية لكل شركة مع مرونة تشغيلية كاملة وجزئية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: انخفاض نسبة المبيعات إلى ٥٠٪ و ٧٥٪ على التوالي. وإن الشركة ذات المرونة التشغيلية الجزئية ستستنفد موجوداتها النقدية في حوالي عامين، ويتوقع زيادة عدد خصوم تلك الشركات، واللجوء إلى سوق الديون لمنع حدوث أزمة سيولة كما أن القروض الميسرة أكثر فعالية من حيث التكلفة لمنع حدوث أزمة نقدية ضخمة نتيجة الجائحة.

كما قدم (Neto, 2020) دراسة حول آثار جائحة كوفيد -١٩ COVID بعلى تطبيق قانون حماية المستهلك، **بهدف الكشف عن** الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن وباء Covid-19 في ولاية ساو باولو البرتغالية،

خاصة فيما يتعلق بالممارسات الغير شرعية خلال فترة كورونا، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستطلاعي، والاعتماد على الوثائق الببليوغرافية، من أجل إجراء تحليل قانوني للسبب التعسفي وغير العادل في ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية، كما أوضحت الدراسة التناقضات الرئيسية فيما يتعلق بانتهاك مبدأ حماية المستهلك، والمواءمة بين حقوق المستهلك وطبيعة الأزمة، في ضوء المضايقات الكبيرة نتيجة عدم التقيد بضمانات حماية المستهلك أثناء جائحة COVID- 19.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بلورة مشكلة البحث، وتحديد أهدافه، والاستفادة من اعداد الإجراءات المنهجية، والاستفادة من الرؤى النظرية المفسرة لظاهرة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.

خامسا: الإطار النظري للبحث

١. القطاع غير الرسمي في مصر

يُعد تعيين حدود القطاع غير الرسمى من أصعب المشكلات التى تواجه الباحثين المهتمين بدراسته، سواء على المستوى العالمى أو المستوى المحلى، حيث تتنوع أنشطته وفقاً لطبيعة المجتمع (ريفى، حضرى) وحجمه وأنشطته الأساسية (تجارة، صناعة)، كما تختلف تلك الحدود والأنشطة فى نفس المكان من زمن لآخر، فهو مفهوم ديناميكى ناتج عن ظروف سوسيواقتصادية بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بكل مجتمع (الحسينى، ١٩٩٦: ١٠١). ويقصد بالقطاع غير الرسمي " مجموعة من الانشطة الاقتصادية والتي لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها على خلاف أنشطة القطاع الرسمي المسجل، وأن العمالة المنخرطة في هذه الأنشطة لا تتمتع بأي مزايا وخاصة منظومة التأمين الصحي، وتضم هذه الفئة من العمالة: الصناع أو التجار أو العمال والمزارعين التي تعمل خارج الإطار الضريبي والتأميني للدولة (الأسرج: ٢٠١٠: ص٣).

ويتبنى البحث الراهن التعريف الاجرائى الآتي للقطاع غير الرسمي وهو: كافة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المشروعة أو المعُلنة التي تمارس نشاطها خارج القطاع الرسمى العام أو الخاص. وتقوم هذه الأنشطة الاقتصادية بتقديم الخدمات والسلع لأفراد المجتمع وخاصة في مدينة الفيوم محل الدراسة، حيث تشمل جميع الفئات العمرية سواء شباب أو أطفال، كما انها تتضمن جميع الفات الجنسية سواء من الذكور أو الإناث. وتتمثل منشآت القطاع غير الرسمي فى المشروعات الصغيرة، والورش الصغيرة غير المرخصة، والباعة االجائلين، أو الباعة الثابيتن؛ الذين لهم مكان ثابت يمارسون فيه أنشطتهم الاقتصادية غير الرسمية المشروعة، والتي لاتلتزم بالإجراءات القانونية؛ فهي غير مسجلة على القطاع الرسمى وبالتالى لا تقدم أي حصيلة ضريبية للدولة.

- **السياسات الاقتصادية ونمو القطاع غير الرسمي في مصر:**

يعاني الاقتصاد المصري كغيره من معظم العالم الثالث الفقير من عدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة عدم كفاءة الأجهزة الحكومية وافتقادها لمبادئ الحوكمة الرشيدة، وضعف الإدارة الاقتصادية، وغياب القانون، وتفشي الفساد وعدم العدالة الاجتماعية، وضعف تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تبنته الحكومة المصرية في بداية التسعينيات، وانعكس ذلك سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية وتدني معدل النمو الاقتصادي، مما مهد لحدوث ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١، وما ارتبط بها من مشكلات (نجا، ٢٠١٥: ٨). وقد شهدت السياسة الاقتصادية المصرية ثلاث مراحل بداية من النصف الثاني من القرن العشرين إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين، وأثرت هذه التطورات على دور الدولة في الاقتصاد، وتحديد موقعه في السوق العالمية (العيسة، ٢٠٠٧: ٥). ويقصد بالسياسة الاقتصادية: كل ما يتعلق بإتخاذ القرارت الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يمتلكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل السبل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف (نعماني، ٢٠١٦: ٣). بمعنى أنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الكيانات الاقتصادية. وكلما اتسمت السياسات الاقتصادية بالكفاءة والرشد والحوكمة كلما كانت فعالة وقادرة على تحقيق أعلى معدلات من التنمية. .

- **أهداف السياسة الاقتصادية: يمكن تحديد أهداف السياسة الاقتصادية في الآتي:**

أ- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: بمعنى تحقيق التشغيل الأمثل أو الاستغلال الامثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وتزداد أهمية هذا الهدف في أن عدم الاستغلال الأمثل للموارد، أو تعطل بعضها عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد.

ب- تحقيق استقرار الأسعار: أي المحافظة على تضخم منخفض، ذلك أن معدل تضخم مرتفع يعني تشغيلاً أكثر وإنخفاضاً للبطالة، أما معدل تضخم منخفض فيكون على حساب معدل بطالة أعلى، وهذا ما يعني وجود مفاضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع وبطالة منخفضة.

ج- تحقيق مستوى مرض لمعدل النمو الاقتصادي: من بين أهداف السياسة الاقتصادية تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا الهدف علاقة وطيدة بهدف تحقيق العمالة الكاملة، مما يتطلب على السياسة الاقتصادية العمل نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل.

د- تحقيق التوازن الخارجي: أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، ويكون ذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف والتي تعتبر كلها أدوات لفروع السياسة الاقتصادية (نعماني، وعبرون،٢٠١٦: ٥).

- **توجهات السياسة الاقتصادية لمصر في بداية الألفية الثالثة:** شهد المجتمع المصري منذ ثلاثة عقود أزمة الاختناق الاقتصادي المصري، حيث أدى اتباع مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات إلى تخليها عن القطاعات الإنتاجية، وعلى الأخص قطاعي الزراعة والصناعة، وسيطرة القطاعات الخدمية على الهيكل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أصبح الاقتصاد المصري أكثر اعتماداً على الخارج في توفير احتياجاته من الغذاء والمنتجات الصناعية الإستهلاكية والإنتاجية، كما قامت الدولة بتقليص الإنفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان الشعبي والخدمات الإجتماعية وتخفيض الدعم على الغذاء والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الفقراء عبئها الأكبر، مما أدى إلى تزايد معدلات الفقر ليصل إلى ٢١.٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم يقفز إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠/٢٠١١، كما أدى ذلك إلى تدهور متوسط معدل النمو السنوي فكان يمثل في الثمانينات ٦.٨%، ثم تدهور إلى أن وصل ١.٣% عام ٢٠١١، وبذلك تراكمت مشكلات البطالة في مصر مما أدى إلى تزايد معدل البطالة ليصل إلى ٩.٨% خلال الربع الأخير من ٢٠١٠ ويقفز إلى ١٢.٤% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١، كما كان معدل الاستثمار في مصر متدنياً حيث بلغ ١٥.٤% عام ٢٠١٠/٢٠١١(عكرش والديب، ٢٠١٥: ١٧١٠).

كما يعاني المجتمع المصري من ارتفاع حجم القطاع غر الرسمي، ويُعد تقنين أوضاع هذا القطاع تحدياً رئيساً أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. الأمر الذي يمثل تحديًا أمام وضع اسراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري، حيث لا يوجد تمثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة. ووفقًا لبعض التقديرات، يقدر حجم القطاع غير الرسمي في مصر بنحو ٣٥.١ ٪ من الناتج المحي الإجمالي عام ٢٠٠٢ وفقا لمنهج الطلب عى العملة. وفي دراسة حديثة عن الاقتصاد غير الرسمي، للهيئة العربية للتصنيع، بلغ حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر عام ٢٠١٣ نحو ٤٠ ٪ من الناتج المحي الإجمالي (Schneider, and Robert, 2004). وينشأ هذا النوع من الأنشطة على حافة أو هامش الاقتصاد الرسمي، وينمو كنتيجة طبيعية لسوء حالة الاقتصاد الرسمي، على نحو لا يسمح باستيعاب احتياجات وطموحات القطاع العريض من المواطنين الأمر الذي يدفع بمن فشلوا في العثور على فرص عمل في القطاع الرسمي إلى اللجوء للعمل في القطاع غير الرسمي. ويرى بعض الخبراء أن الحكومات ربما تتقاعس في العمل على خفض حجم القطاع غير االرسمي لأسباب مختلفة منها محدودية الخسائر الناجمة عن عدم تحصيل الضرائب على هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، حيث ينفق أغلب الدخل الناتج من الاقتصاد الموازي مباشرة في الاقتصاد الرسمي. ويلعب القطاع غير الرسمي دوراً مهما في الاقتصاديات الحالية من حيث تخفيف حدة البطالة في المجتمع وتأمين فرص العمل في هذا القطاع، في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي والحكومي.

ويساهم القطاع غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمل، كما أنه يساهم في تأمين السلع والخدمات للقطاع الرسمي، ويساهم في إنخفاض تكاليف الحياة كما تشمل العمالة في القطاع غير الرسمي احتياطياً للقطاع الرسمي، ويستثمر هذا الاحتياطي أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي، ويخزن فائض العمالة عند حالات الانكماش

الاقتصادي. ويواجه القطاع غير الرسمي تحديات قوية مع استمرار العولمة والمنافسة المتزايدة من الواردات العالية الجودة والرخيصة نسبياً ولا سيما من دول جنوب شرق آسيا (المهدي، ٢٤١). وأكد خبراء اقتصاديون ضرورة تنفيذ خطة عاجلة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي خاصة أن الإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتحقيق الدمج، وقال الخبراء إن القطاع غير الرسمي يتواجد بالدول النامية والغنية وحذروا من أنه يتسبب في إهدار تنافسية القطاع الرسمي (المؤتمر الوطني الأول للشباب، ٢٠١٦: ٦٦-٦٧).

ويتصف القطاع الغير رسمي عن القطاع الرسمي بعده سمات أهمها ما يلي:

- غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها لذا يعد أول معايير المنشأة للقطاع الغير رسمي هو عدم التسجيل وغياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (السجل التجاري- السجل الصناعي- تراخيص العمل).
- ضعف درجة التنظيم: ترتبط درجة التنظيم أيضاً بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة وعلى الرغم من ذلك لا يعني كون المنشأة تنتمي للقطاع الغير رسمي أنه قطاع غير رسمي أو غير منظم بل غياب التنظيم به وله ، هذا يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة. فالعاملون في القطاع الغير رسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم. ويقصد عدم تسجيل الوحدة الاقتصادية أو المنشأة وليس المشتغلين بها. وبالتالي فإن عدم تسجيل المشتغلين في التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية أو غياب عقد العمل لا يعد معياراً لتعريف القطاع الغير رسمي إنما يعد من خصائصه.
- صغر حجم المنشأة: تتصف المنشأة في القطاع الغير رسمي بصغر حجم التشغيل فيها ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين. كما يمكن قياسه بجملة العاملين بأجر وبدون أجر منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠ أن فيروس كورونا أصبح جائحة عالمية واتخذت الدولة المصرية تدابير التباعد الاجتماعي والقيود الصارمة على تحرك السكان وفرض حظر التجوال. وبعض الدول اتخذت إجراءات الغلق الجزئي والتام وأغلقت البنوك والشركات والمؤسسات التعليمية كلياً وجزئياً الأمر الذي أدى لتوقف الحياة وعدم استمرارية العمل بها بشكل طبيعي وبالتالي التعرض لخسائر كبيرة في الوظائف والأرباح والإيرادات.

- **العمالة في القطاع الغير رسمي**

تشكل العمالة غير الرسمية في مصر ما بين ٦٠-٨٠% من إجمالي القوة العاملة وتعمل جميع القطاعات بداية من قطاع المقاولات ومروراً بالنقل البري والباعة الجائلين والعاملين بالمناجم والمحاجر والزراعة وانتهاء بالعاملين بالقطاع الغير منتظم والذي يعمل به أقل من ١٠عمال، وفقا لبيانات وزارة القوى العاملة، قدر عدد العمالة غير المنظمة النشطة في القطاع غير الرسمي والذي يضم "عمالة يومية وعمالة موسمية بنحو ٥٥% من

إجمالي القوى العاملة في مصر باستثناء العمالة العاملة في قطاع الزراعة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠)، وبناء على ذلك، يشكل هؤلاء العاملين في القطاع غير الرسمي الهامشي الجزء الأكبر من العاملين في النشطة الاقتصادية.

وقد أفصحت بيانات هيئة التأمينات الاجتماعية، وتقرير وزارة القوى العاملة في مصر عام ٢٠١٧ انخفاض حجم العمالة غير النظامية من ٥ مليون وسبعمائة ألف إلى ٩٠٠ ألف عامل. وكشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام٢٠١٩ أن إجمالي قوة العمل بلغت ٢٧ مليون عامل في القطاع غير الرسمي، كما اتضح أن حجم العمالة غير المنتظمة والتي تعمل دون غطاء تأميني قدر بحوالي ١٤ مليون عامل، بينما يصل عدد العمال المُؤمن عليهم داخل المنشآت نحو ٦ ملايين عامل من إجمالي العاملين، وبلغ عدد من يعملون بعقود عمل خارج المنشآت نحو ١.٨ من الإجمالي. المقاولات، وتضم كل من: النجار، الحداد، الكهربائي، السباك الصحي، اللحام، النقاش، البناء عامل وضع الطبقات العازلة، سائق معدات ميكانيكية، المبلط، عامل الخرسانة، عامل حفر الآبار، عامل قطع ونحت الأحجار، عامل زجاج، عامل التركيب والإصلاح والصيانة ، عامل تشغيل الماكينات والمعدات، المبيض العامل العادي عمال الخدمات.

- **عمال الزراعة الموسميون** ويتمثلوا في: العاملون في الحقول- الحدائق- البساتين- أو في أراضي الاستصلاح الزراعي – أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة – الدواجن – المناحل أو في محطات فرز وتعبئة الفاكهة والخضروات. ويعتبر في حكمهم من يعملون لدى الغير في الأعمال الآتية: تنظيف البذور وتنقيتها عمال الري، والصرف، وإنشاء وصيانة وتطهير مرافقها، وحفر الآبار الارتوازي – العاملون في الصناعات القائمة على الخدمات الزراعية في المناطق الريفية كصناعات الخوص والألياف وقش الأرز عمال محالج الأقطان.
- **عمال الصيد:** وهم من يعملون على المراكب لدى الغير والاستزراع السمكي والزريعة ومن في حكمهم.

عمال الموانئ ويتمثلون في: العاملون بالموانئ البحرية داخل المياه الإقليمية والجافة، والموانئ النهرية، ومن بينها الأعمال الآتية (نجارة السفن – لحام – فك وتربيط الحاويات – عمال ساحات تستيف – الراشمة والدهان – تحميل وتعتيق – صيانة وتموين السفن والكراكات والحفارات – صيانة لانشات وفلايك.

وتعاني العمالة غير النظامية من أوضاع تتسم بمجموعة من السمات أهمها:

- التهميش الاجتماعي والمهني
- محدودية فرص الارتقاء الحرفي والمهني
- غياب السلامة الصحية، وضعف الحماية الاجتماعية.
- عدم وجود بدل للعمل الإضافي.
- الفصل دون سابق انذار بدون تعويض.
- الحرمان من الإجازات السنوية والرسمية والمرضية.

- عدم تمتع العاملين بالحماية الاجتماعية مثل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابات العمل.

العمالة غير المنتظمة: لقد حددت المادة ١٧ من الدستور المصري والمادة ٢٦ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقرار وزارة القوى العاملة رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩، العمالة غير المنتظمة بأنهم " هم أصحاب المهن المشار إليها في المادة الثانية من القرار الوزاري، وهم جميع العمال الموسميين والمؤقتين وعلى الأخص عمال:

٢. الرؤى النظرية الموجهة للبحث:

أ) نظرية مجتمع المخاطر لدى (أولريش بيك) :

صك "اولريش بيك" مصطلح "مجتمع المخاطر" في سياق نظريته الاجتماعية عن الحداثة المتأخرة المصاحبة لتدعيات العولمة، والتي أحدثت كثير من المخاطر خلال منتصف الثمانينيات، في كتابه " مجتمع المخاطرة"، وفي عام ١٩٩٩ طور المهوم إلى "مجتمع المخاطر العالمي العالمي. وقدم "أنتوني جيدنز Antony Giddiness" رؤية نظرية حول المخاطر، في إطار تحليله لمرحلة الداثة المتأخرة، حيث أشار إلى أننا نعيش في "عالم منفلت"، أومجتمع المخاطرة، مشيرا إلى أن المجتمعات المعاصرة أصبحت تعاني من المخاطر، وظهور المشكلات: كحوادث الطرقات، والجريمة، وانتشار الأمراض والأوبئة، وتلوث البيئة (جيدنز، ٢٠٠٥: ١٤١). وقد ناقش " أولريش بيك" Ulrich Beck في كتابه الأول مجتمع المخاطر Risk Society عام ١٩٨٦الجوانب السلبية للتقدم والتصنيع: كمشكلات الاحتباس الحراري والتلوث البيئي العالمي، معتبرا أن الحداثة المتقدمة قد ساعدت على انتشار المشاكل، حيث تحمل المخاطر غير المرئية: كالفيروسات والأمراض والأوبئة. كما اشار أنه في خلال الألفية ستظهر مخاطر كثيرة تنتج عن ممارسات الدول الكبرى مثل: الإشعاع النووي، والتلوث، والفيروسات التي تفتك بالبشر.

وقد أشار أولريش بك إلى أن التقدم الحاصل خلال السنوات القادمة سيؤدي إلى تحولات الخطر الاجتماعي، ويتسم الخطر القادم بنفس سمات القوة المدمرة للحرب، ويعم جميع دول العالم، ويصعب احتواء تداعياته، يصيب الأغنياء والفقراء، ويصعب السيطرة على تلك المخاطر، وهو ما نعاصره ويتجسد أمامنا في سرعة انتشار كورونا، وحصدها لآلاف الأرواح عبر العالم وقد ارجع بيك المخاطر إلى السوكيات البشرية وأنشطة المجتمع في ظل تصاعد وتيرة المجتمع الصناعي الذي يتسم بما اطلق عليه التحديث الانعكاسي: وتولد عنه انتشار الإرهاب، والكوارث البيئية، والأوبئة والأمراض، مما سيؤدي إلى نتائج عكسية على الحداثة(Wimmer et al, 2020; Griner et al, 2020). يؤويقود الخوف في مجتمع المخاطر إلى حالة عدم اليقين أو ما أطلق عليه "رعب الغموض" (Beck, 2009). كما أشار بيك إلى ردود أفعال المجتمعات تجاه المخاطر، وحددها في ثلاثة أشكال هي: الإنكار، أو اللامبالاة، أو التغيير. واوصى بضرورة أنه يجب على كل شخص إعادة النظر في تصرفاته، وأن يتوافق مع الإجراءات الجماعية العالمية التي ينصح بأن يلتزم بها الجميع (Hanefeld, ...).

وتستند رؤيته "أولريش بك" حول "مجتمع المخاطر" من ثلاث مقولات نظرية أساسية هي: مقولة العولمة: وتنطلق من أن الكوارث المرتبطة بمجتمع المخاطر إنما هي مخاطر للحداثة المتأخرة المتأصلة في نزعة العولمة. ومقولة الصراع: ومفادها أن الصراع الدائر في ظل مجتمع المخاطر يختلف عن الصراعات التي تصف المجتمع الطبقي Classical society فيما يتعلق بالتحالفات المستندة إلى الصراع ، فهو يختلف عنه تماما، ذلك أن صراع مجتمع المخاطر ليس مصدره ندرة الموارد والسلع كما هو الحال في المجتمع الطبقي، وإنما هو صراع قائم بين الإنسان والمخاطر المحيطة به. ومقولة الفردانية: ذلك أن عولمة المخاطر في ظل الحداثة مرتبطة بالاتجاه نحو الفردانية المجتمعية societal Individualistic. وقد اشار "أولريش بك" إلى أن الفردانية تتسم بثلاثة أبعاد هي: تفكك الروابط التقليدية، والانتماء الطبقي، والافتقار للأمان التقليدي المتمثل في العقيدة والقيم والمعايير المنظمة للسلوك الإنساني، بافضافة إلى ظهور نمط جديد من الاعتماد على ميكانيزمات السوق في الحياة الحديثة(Engel & Herman Stasser, 1998: 92).

وفي تشخيصه لمرحة الحداثة المتقدم، أشار "بيك" أن مرحلة العولمة تتسم: بالشك، واللايقين المصطنع، واللامسؤولية الممنهجة، وضعف ثبات الاستقرار السياسي داخ الدولة(Hallway & Tony Jefferson, 1997: 258). وفي ظل هذه المرحلة فقدان معنى التمييز بين الأمور السياسية والأمور الاقتصادية أو الطبيعية أو الثقافية، بافضافة إلى إعادة إنتاج المعرفة، وبالتالي فإن فهم ما يدور من حولنا من انقسامات يتطلب مواجهة ذاتية من قبلنا وفهم الآثار والتوقعات غير المقصودة في ظل الحداثة، وبمنهجية انعكاسية وقد أطلق أولريش بك على "الحداثة الانعكاسية" الحداثة الثانية الحداثة الثانية Second Modernity، ذلك لان دينامية التدمير الذاتي للحداثة الأولى first Modernization المصاحبة لمرحلة ما بعد التصنيع أضحت ذات طابع انعكاسي(Hueglin, 2000: 867). كما أكد "بيك" على أن العولمة قد قضت على فكرة الحدود الفاصلة بين المجتمعات الغنية وتلك الفقيرة، أو بعبارة أخرى بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف فالتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم تعد بمنطق الكيانات القومية أو التعاليم المحمية الأمر الذي يفرض منهجية أو إستراتيجية عالمية لمواجهة تلك التحديات (حمزاوي، ٢٠٠٧: ٤١). كما أشار "بيك" إلى ثلاثة أنماط للمخاطر: المخاطر الايكولوجية، والمخاطر الاقتصادية، ومخاطر الإرهاب الدولي، بالإضافة إلى المخاطر البيوجرافية والمرتبطة بالنزعة الفردية والتي تتخذ مساحة واسعة داخل مجتمع المخاطر (بيك، ٢٠٠٧: ٤١).

ب) نظرية الخوف السائل عند زيجمونت باومان

طرح زيجمونت باومان رؤية نظرية حول الخوف في إطار نظريته حول الحداثة السائلة، وقد عالج الخوف في هذا الإطار من منظور " الخوف السائل Liquid fear"، إشارة منه إلى سرعة الانتشار وامتداد التأثير وشموله لكل بلدان العالم، مؤكدا على أن الخوف يتأسس الخوف الآن على وعي متزايد بتنامي التوحش، واحتمالية قبولنا للشر والتكيف معه، نتيجة انه يوفر لنا الحماية من الخطر، حتى ولو على حساب حياة الآخرين. وقد أكد "باومان" أن الخوف يعيد إنتاج نفسه في ظل الراسمالية المتوحشة، كما أن الرأسمالية تعيد إنتاج الخوف وانتشاره؛

لكي تحقيق مكاسب عن طريق تسويق أدوات التأمين والحاجة الى مواجهته،كما اشار إلى أن العولمة الآن قد حررت الخوف من حدوده الضيقة، وعولمته، واصبح أي شيء موضوعا للخوف بما في ذلك الميكروبات، والفيروسات، والأمراض (باومان، ٢٠١٧: ١٥-١٨). كما اشار "باومان" أن هناك ثلاثة مصادر أساسية لإنتاج الخوف:

المصدر الأول: الطبيعة، وينتج عنها الخوف من جموح الطبيعة، حيث تضرب الطبيعة الجميع بصواعقها وزلازلها وبراكينها وفيضاناتها وأعاصيرها، ولا يمكن التنبؤ به ولا السيطرة عليها، مما يقود إلى بداية عصر الأزمات وإدارة الكوارث، والاستعانة بأجهزة الإنذار المبكر، والتدابير الوقائية.

المصدر الثاني: جسد الإنسان، وينتج عنه الخوف الثاني، ويتمثل في الخوف من هشاشة جسد الإنسان، حيث أخذ يتضاءل، وصارت معظم الأمراض قابلة للعلاج، حتى مع انتشار الأمراض، وإن شكا الناس إنعدام الرعاية الصحية، والتأمين الصحي والمقدرة المالية، فالموت صار له أسباب "طبيعية" محددة

المصدر الثالث: العدوان البشري، وينتج عنه الخوف على افتراض أن الإنسان شرير بطبعه، يبحث عن مصلحته، لهذا كانت مقولة: "توماس هوبز": "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" و"حرب الجميع ضد الجميع"، وقد اشار باومان إلى أن المجتمعات، سيما الغربية، حاولت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بتأسيس دولة الرفاة الاجتماعي، والقضاء على الخوف، وتحقيق الأمن الاجتماعي، لكن ذلك لم يتحقق باستمرار، وانسحبت الدولة من أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفتحت المجال لعولمة الاقتصاد والجريمة والإرهاب، بالإضافة إلى عولمة الأوبئة والأمراض.

سادسا: الإجراءات المنهجية للبحث

لتحقيق أهداف البحث وتساؤلاته والمتمثل في الوقوف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة للعاملين في القطاع غير الرسمي نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد، تم الإعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية هي:

١. **نوع البحث:** يعد هذا البحث من البحوث الأنثروبولوجية الوصفية باعتباره أنسب الأساليب العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية وملائمته لطبيعة أهداف البحث الحالي وموضوعه في القطاع غير الرسمي، معتمداً على الطرق السوسيوانثربولوجية للكشف عن كافة أبعاد ظاهرة العمالة الهامشية في محافظة الفيوم.
٢. **منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي النحليلي. ويعرف الاسلوب الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكزة على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما يتناسب مع المعطيات العلمية حول الظاهرة، حيث يقدم وصف تفصيلي حول الظاهرة بصورة كيفية أو كمية. ويهدف المنهج الوصفي إلى جمع الحقائق والبيانات المتعلقة بالظاهرة، وتفسيرها تفسيراً كافياً، ويحتل الأسلوب الوصفي مكانة مهمة في بحوث ودراسات العلوم

الإجتماعية؛ لأنه يتوافق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة المتغيرة والعوامل المتحكمة فيها. وبالتالي فهو لا يقتصر على مجرد وصف الظاهرة، وإنما يتخطى ذلك إلى البحث عن الحقائق وغيجاد العلاقات بين متغيراتها، وتفسيرها، وصولا إلى القوانين التي تحكمها.

٣. **طرق البحث:** انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه، لجأت الباحثة إلى عدة طرق منهجية أنثروبولوجية لجمع البيانات الميدانية المتصلة بأبعاد الظاهرة مثل: طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وطريقة الملاحظة المباشرة وذلك لرصد كافة السلوكيات والممارسات المتعلقة بالعمل الهامشي، والمقابلات الحرة المباشرة سواء الفردية والجماعية، وتعرض الباحثة لكيفة استخدام هذه الطرق في الحصول على البيانات الميدانية وفق تحقيق الأهداف العامة للبحث على النحو الاتي:

أ- **طريقة المسح الاجتماعي بالعينة:** يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداما في الدراسات الوصفية خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات و المعلومات عن موضوع الدراسة. ويتمثل الغرض الرئيسي من اجراء المسح في إنتاج بيانات تشكل أساسا للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة، وتستخدم الدراسات المسحية أيضا في اكتشاف العلاقات الارتباطية بين المتغيرات. و اعتمد البحث على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة باعتبارها الطريقة الرئيسية للبحث، والملائمة لدراسة أوضاع العمالة غير المنظمة في مدينة الفيوم وتداعيات فيروس كورونا على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم ذلك من خلال تطبيق صحيفة الاستبيان المعدة لذلك على عينة ممثلة للعاملين في القطاعات الهامشية في مدينة الفيم بهدف جمع البيانات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث.

ب- **طريقة الإخباري:** اعتمدت الباحثة على استخدام طريقة الإخباريين في جمع البيانات الميدانية اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق أهدافه. فقد تم الاجابة عن الأسئلة المتعلقة بأنشطة: التسول، وبيع السلع على الفروشات في الشارع، بالإضافة إلى الباعة الجائلين. وقد لجأت الباحثة إلى طريقة الإخباريين في جمع البيانات اللازمة لتغطية أهداف البحث؛ نظرا لأن طبيعة هذه الأنشطة ومعرفة الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعاملين في هذه الأنشطة الاقتصادية السلبية.

ج- **طريقة المقابلة الفردية:** اعتمدت البحثة على المقابلات الفردية في جمع بيانات حول مختلف أنشطة القطاع غير الرسمي. كما اعتمدت الباحثة على استخدام المقابلات الفردية مع بعض الأفراد المقيمين بالمنطقة موضع البحث، والعاملين الدائمين في المحلات والورش القاطنة بالمدينة ولهم خبرة ودراية بالجماعات والأفراد العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي. وذلك للحصول على بينات تمكن الباحثة من الإجابة عن تساؤلات البحث.

د- **طريقة الملاحظة المباشرة:** هي إحدى أدوات جمع البيانات والملاحظة هي المشاهدة الدقيقة والمنظمة والهادفة لظاهرة ما من خلال رصد السلوك الذاتي والإجتماعي الذي يمارسه الأفراد بشكل فعلي في الحياة اليومية العملية (بوشعالة: ٢٠٠٨، ١٧٦). وقد لجأت لها الباحثة لملاحظة نشاطي التسول والإتاوات، وذلك لمتابعة أسلوب هذه الأنشطة، ورصد سلوك ممارسيها.

٤. **مجتمع البحث:** تمثل مجتمع البحث في جميع الأفراد الممارسين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والمتعاملين معاها في مدينة الفيوم، سواء كانوا من أبناء المدينة، أو أبناء القرى الريفية في محافظة الفيوم، أو الوافدين من خارد المحافظة، وبشرط مزاولة العمل داخل مدينة الفيوم عاصمة المحافظة.

أ. **عينة البحث وطريقة اختيار مفرداتها: نوع العينة:** اعتمدت الباحثة على العينة العمدية في اختيار مفرداتها، نظرا لعدم وجود إطار للمعاينة، وتوزعها وانتشارها في شوارع مدينة الفيوم العاصمة. وقد بلغ حجم العينة المختارة ١٦٥ مفردة من العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية الهامشية في مدينة الفيوم: كأنشطة الباعة الجائلين، والفروشات على أرصفة الطرق، والعاملين بالمقاهي والحلات الشعبية، وبعض الورش الحرفية الصغيرة، والباعة في مجال السلع الغذائية غير المستقرة، علاوة على بائعي الملابس والورق، والموجودين في الشارع بمدينة الفيوم.

ب. **طريقة اختيار العينات:** تم اختيارها بالطريقة المتاحة حيث لجأت الباحثة إلى مجموعة عمدية من الأفراد ممن هم ساكنى مناطق مدينة الفيوم، والعاملين بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. وتم الاعتماد على العينة المتاحة في اختيار الأفراد الإخباريين، حيث تم مقابلة عدد (٧) من الإخباريين جميعهم من كبار وشيوخ العاملين في الأشطة الغير رسمية بالمدينة. وقت أجريت المقابلات مع الإخباريين بصورة مركزة حول هذه الأنشطة؛ للوقوف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأنشطة الاقتصادية.

٥. **تحليل البيانات الميدانية:** تعد البيانات والحقائق الميدانية العنصر الأساسي في الوصول إلى الإجابة عن التساؤلات العامة للبحث، والانتقال إلى صياغة المفاهيم، والقضايا النظرية للبحث. كما تعد البيانات اللبنات الأولى في أي بحث علمي. وتنقسم البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف إلى بينات مكتبية وأخرى ميدانية. ويتوقف جودة النتائج والاجابة عن تساؤلات البحث على نوع المصدر وجدته وأصالته، وكذا أدوات جمع هذه البيانات، بالإضافة إلى طرق تحليل هذه البيانات تحليلا علميا دقيقا. وتعرض الباحثة للطرق المنهجية في تحليل البينات الإمبيريقة في الآتي:

أ- **مصادر البيانات:** انطلاقا من الهدف العام للبحث، وطبيعة التساؤلات العامة، فقد اعتمدت الباحثة على ثلاثة مصادر لجمع البينات اللازمة للإجابة عن هذه الأسئلة فإن المصدر الملائم للحصول على البيانات في هذه الدراسة يتمثل في الآتي:

- **المصدر البشري:** ويتمثل في الأفراد الممارسين للأنشطة الاقتصادية الغير رسمية في مدينة الفيوم، وكذا الأفراد المجاورين والمختلطين بممارسي هذه الأنشطة؛ نظرا لدرايتهم وخبرتهم بهؤلاء الممارسين للأنشطة موضع الدراسة.
- **المصدر الوثائقي:** ويتمثل في الإحصاءات المتعلقة بأنشطة القطاع غير الرسمي بصفة عامة، والإحصاءات المُقدمة عن الأجهزة الإحصائية الرسمية المصرية لحجم العمالة في هذه الأنشطة
- **المصدر المادي:** وقد تمثل في جميع الأدوات والأجهزة والمركبات التي يستخدمها ممارسي الأنشطة الاقتصادية الغير رسمية في جلب السلع وترويجها.

ب- أدوات جمع البيانات وتصميمها:

نظرا لتعدد مصادر البيانات، فقد تطلب الأمر الاعتماد على أكثر من أداة لجمع البيانات. فقد اعتمدت الباحثة على الأدوات الآتية في جمع البيانات:

- **بالنسبة لطريقة المسح الاجتماعي:** تم الاعتماد على استخدام صحيفة استبيان على هيئة مقياس مقنن، تم تصميمه بطريقة "ثراستون الثلاثي التدريج"، وذلك لاستخدامه في قياس أراء العاملين في مجال الأنشطة الاقتصادية الهامشية في مدينة الفيوم. وقد تم تصميم المقياس ، وتضمن خمسة محاور أساسية، المحور الأول على هيئة استبيان لرصد الخصائص الاجتماعية لعينة البحث، وتضمنت أسئلة حول النوع والعمروامستوى الدخل الشعري، بالإضافة لإالى الخصائص التعليمية والمهنية والصحية، ومدى الإصابة بفيروس كورونا. أما المحور الثاني فقد خصص للتعرف على أسباب انتشار ونمو أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة الفيوم، وخصصت الباحثة المحور الثالث لقياس الآثار الاجتماعية المترتبة على العمالة الهامشية نتيجة انتشار فيروس كورونا، أما المحور الرابع فقد خصص لقياس الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على أنشطة العاملين في القطاع غير الرسمي، وخصصت الباحثة المحور الخامس لرصد أهم الإجراءات الرسمية الحكومية في مجال مواجهة آثار جائحة كورونا على العمال غير النظاميين والعمالة غير المنتظمة في مدينة الفيوم.

- **صدق المقياس:** وقد تم إجراء عميلتي الصدق والثبات للمقياس، والتأكد من صلاحيته عن طريق عرضه على مجموعة من المحكمين في تخصصات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية من جامعة الفيوم، والاستفادة من ملاحظاتهم في تجويد المقياس وإيجاد معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي للعبارات التي تمثله، ليتحقق صدق التكوين الفرضي على أساس افتراض أن الدرجات الفرعية تُعَدُّ مُؤَشِّرًا جيّدًا للدرجة الكلية؛

- **ثبات المقياس:** استخدمت الباحثة طريقة (وإعادة التطبيق)، تم التحقق من ثبات المقياس من خلال تطبيقه على عينة البحث الاستطلاعية ٢٠ فردا خلال الفترة من ٣٠ مارس- ١٥ أبريل ٢٠٢١، ثم إعادة تطبيقها مرة أخرى على نفس العينة الأولى بعد مرور أسبوعين، تبين وجود ارتباط قوي بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني فى أبعاد المقياس والمجموع الكلي للمقياس حيث كانت قيم (الارتباط المحسوبة) تتراوح مابين (٠.٧٦ - ٠,٨٢): وجميعها أكبر من قيمة (الارتباط الجدولية) الجدولية عند مستوى دلالة معنوية ٠.٠٥ مما يدل على ثبات المقياس، وبالتالي صلاحيته للتطبيق. والاستعانة بمعامل "ألفا": بحساب معامل ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ وفقا لتعديل كرونباخ، على عينة التقنين من نفس مجتمع البحث من خارج العينة الأساسية، وكان معامل الثبات لجميع أبعاد المقياس، تتمتع بقيم مقبولة لمعامل ألفا كرونباخ، مما يدل على ثبات المقياس.

- **بالنسبة لطريقة الإخباري:** أما بالنسبة للآداة المستخدمة لجمع البيانات من الإخباريين، فقد تم الاعتماد على دليل المقابلة مع الإخباري، حيث تم تصميم دليل يتضمن مجموعة محاور أساسية، يضم كل محور مجموعة من الأسئلة التي يتطلب الإجابة عليها، للاستيفاء بيانات حول التساؤلات العامة وتحقيق أهداف البحث.

- **بالنسبة لطريقة الملاحظة:** فقد تم استخدام دليل الملاحظة المباشرة، وتضمن بعض النقاط التي يتطلب جمع ملاحظات عنها، للاستيفاء الاجابة عن التساؤلات وتحقيق الأهداف العامة للبحث.

٦. **طرق تحليل البيانات:** اعتمدت الباحثة على الأسلوب الكمي في تحليل بيانات المسح الاجتماعية، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل نتائج البحث الميداني، وقد تطلب تحليل استجابات عينة البحث استخدم بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، التي تتضمن: النسب المئوية للموافقة: تم الكشف عن اقل تكرارات "ثراستون الثلاثي" وأكبرها لكل عبارة من وجهة نظر العينة؛ واختبار المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المقياس.

- كما اعتمدت الباحثة على الأسلوب الكيفي في تحليل البيانات الكيفية التي تم جمعها باستخدام الإخباريين والملاحظات المباشرة والمقابلات الفردية لتحقيق الأهداف، حيث استخدمت طريقة تحليل المضمون في عملية فهم وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها العاملين الممارسين للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

ثامنا: نتائج البحث الميداني ومناقشتها

بعد إجراء عملية جمع البيانات الميدانية حول الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة في أنشطة القطاع غير الرسمي في محافظة الفيوم نتيجة توقف العمل بعد فرض الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار جائحة كورونا ، والسعي نحو الحفاظ على رأس المال البشري، تمت عملية تنظيم البيانات، وتحليلها، ومحاولة الخروج بمجموعة من النتائج . ويمكن للباحثةعرض هذه النتائج على النحو الآتي:

١) الخصائص الاجتماعية لعينة البحث:

حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤل الأول من تساؤلات البحث، والمتعلق بالتعرف على الخصائص الاجتماعية للعاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة الفيوم، يقصد في هذا البحث بالخصائص الاجتماعية: خصائص العمر، والدخل وحجم الأسرة، بالإضافة إلى الخصائص الديموجرافية والمهنية، علاوة علىالخصائص الصحية لهؤلاء المنخرطين في الأنشطة الإنتاجية الهشة والضعيفة داخل مدينة الفيوم. ويمكن عرض وتحليل هذه الخصائص على النحو الآتي:

أ-حجم الأسرة ومتوسط العمر والدخل

كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج المتعلقة بحجم الأسرة، ومستوى دخلها، وأعمار أرباب الأسر، والجدول الآتي يبين المتوسطات الحسابية لتلك الخصائص.

جدول (٢) متوسطات حجم الأسرة والأعمار والدخل الشهري للعمالة الهامشية في الفيوم

(حجم العينة = ١٦٥)		
المتغير	المتوسطالحسابي	الانحراف المعياري
متوسط العمر للعاملين	٣٦.٨.١	٠.٨٩
متوسط عدد أفراد أسرة العامل	٥.٨	٠.٠١
متوسط الدخل الشهري للعامل	٣٢١٠.٥	١٠.٢٧

توضح بيانات الجدول السابق، مستوى الخصاص المميزة للأعمال العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمدينة الفيوم، حيث اتضح أن العاملين في الأشطة غير الرسميةيتمزون بالآتي:

- **متوسط العمر:** أوضخت التحليلات الإحصائية أن متوسط العمر لدى العاملين بالأنشطة الاقتصادية الغير رسمية في مدينة الفيوم ٣٦.٨ سنة، وهذا العمر يعقع في الفترة النشطة اقتصاديا للشباب، مما يعكس ندرة فرص العمل الرسمية للشباب في مدينة الفيوم، كما اتضح من التحليلات الإحصائية تقارب أعمار العاملين في تلك الأنشطة.
- **متوسط حجم الأسرة:** تبين من التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية المتعلقة بخصائص العاملين في الأنشطة الاقتصادية تراوح متوسط حجم الأسرة ما بين ٥ أفراد إلى ٦ أفراد، وبعد ذلك حجم كبير نسبيا، غذا ما قورن بالمؤشرات العالمية لحجم الأسرة، ويعود ذلك الى أن التكيبة الاجتماعية لسكان الفيوم أغلبها من السكان الريفيين سواء من قري الفيوم، أو المهاجرين من قرى المحافظات الأخرى، خاصة قرى المنوفية والصعيد، والتي مازالت تحتفظ بالقيم الثقافية الريفية التي تحبذ الإنجاب والعزوة، علاوة على انخفض مستوى التعليم، وضعف الوعي بأساليب تنظيم الأسرة.
- **الدخل الشهري:** كشفت الدراسة الميدانية عن حصول أغلب العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير المنتظمة عن توافر دخل متوسط لأغلب أفراد العينة، حيث أفصحت التحليلات الإحصائية أن متوسط الدخل الشهري للعاملين ٣٢١٠.٥ جنيه مصر، وهو دخل لا يتناسب واحتياجات أفراد الأسرة بالنسبة لهم في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومتطلبات الأبناء في التعليم، والحماية الصحية. كما عبرت بعض الحالات عن ضعف هذا الدخل بالوفاء لحتياجاتهم الأساسية، فقد ذكرت إحدى السيدات من الباعة الجائلين " ***والله يابنتي اللجاي على قد اللي رايح، حتى اللي بنكسبه في الشهر ما بيكفيش احتياجات الولاد، والأسعار نار زي ما انتي عارفة، واهو بنحاول ندبر أحوالنا، بس الفترة دي صعبة قوي من يوم ما جتنا الملعونة الكورونا دي واحنا مش عارفين تاكل عيش، والناس بتخاف تشتري اي حاجة مننا الوقتي، بيخافو من الكورونا، لكن ربك بيرزق ومابينساش عباده***". وتكشف هذه الاستجابات عن ضعف مستوى الدهل بالنسبة للعمالة غير المنتظمة في مدينة الفيوم.

ب- الخصائص الديموجرافية للعمالة غير الرسمية

حاولت الباحثة التعرف على الخصائص الديموجرافية المميزة للعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، تلك

العمالة غير المنتظمة في مدينة الفيوم التي تتميز بالسياحة الثقافية والريفية، وقد تم قياس كل من خصائص: النوع والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والسكن. والجدول الآتي يصف تلك الخصائص للعاملين.

جدول () بعض الخصائص الديموجرافية للعاملين في النشاط غير الرسمي

المتغير		ك	%	المتغير		ك	%
النوع	ذكور	١٠٨	٨٧.٨	الحالة الاجتماعية	اعزب	٨	٤.٨٤
	اناث	٥٧	١٢.٢		متزوج	١١٧	٧٠.٩
					مطلق	٢٧	١٦.٤
مستوى التعليم	يقرأ ويكتب	٧١	٤٣.٣		أرمل	١٣	٧.٩
	حاصل على تعليم أقل من المتوسط	٦٢	٣٧.٦	جيازة المسكن	ملك	١٥	٩.١
	حاصل على تعليم متوسط	٢٣	١٣.٩		ايجار	١٢٠	٧٢.٧
	حاصل على تعليم فوق متوسط	٥	٣.٣		مشترك	٢١	١٢.٧
	حاصل على تعليم عال	٤	٢.٤		بدون سكن	٩	٥.٥
حجم العينة		١٦٥		حجم العينة		١٦٥	

اتضح من الدراسة الميدانية تميز العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مدينة الفيوم، اتسامهم بمجموعة من الخصائص الديموجرافية، يمكن عرضها في الآتي:

- **بالنسبة للنوع:** تبين أن الأعمال الهامشية في مدينة الفيوم ينخرط في أنشطتها الاقتصادية كل من الذكور والإناث، رغم أن الغالبية العظمى من الذكور، حيث اتضح أن هناك ٨٧.٨% من العمالة كانت من الذكور، مقابل ١٢.٢% فقط من الإناث. ويعكس ذلك اندماج الشباب الذكور في الأعمال الغير رسمية داخل المدينة بصورة أكبر من الإناث؛ نظرا لتحمل الذكور مسؤولية الأسرة والوفاء بمتطلباتها، كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة الذكور أن ألبعض منهم يأتون من المحافظات المجاورة، أو من القرى الأخرى في محافظة الفيوم، وهو ما لايتاح للإناث، بالإضافة إلى أن أغلب النساء في مدينة الفيوم وفي رى المحافظة ينشطون في الأعمال المرتبطة بالسياحة، والصناعات الحرفية التراثية مثل: صناعات الخزف، والفخار، والصناعات القائمة على سعف النخيل والتشكيلات المختلفة من المنتجات الخوصية. وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Naila Kabeer ,Kirsty Milward &Ratna Sudarshan:2013) من أن غالبية العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من الذكور.
-

- **بالنسبة للحالة الاجتماعية:** يقصد بالحالة الاجتماعية موقف الشخص من الزواج، سواء أكان متزوج أو مطلق، أو أرمل أو لم يصبه الدور. وقد تبين من الدراسة الميدانية تنوع الحالة الزواجية بالنسبة للعمالة غير الرسمية في مدينة الفيوم، حيث اتضح أن الغالبية العظمى منهم "متزوجون" بنسبة ٧٠.٩%، وهي نسبة طبيعية، إذا ما نظرنا إلى متوسط أعمارهم، والتي تقع عند منتصف الثلاثينات. كما اتضح أن هناك ١٦.٤% من العينة من فئة "مطلق" بنسبة ١٦.٤%، بافضافة إلى وجود ٧.٩% من الأرامل، وربما تكون اغلبهم من النساء اللاتي فقدن أزواجهم وعائل أسرهن، المر الذي أدى بهن إلى النزول للشارع والبحث عن عمل يسد احتياجات أسرهن، وفي هذا السياق ذكرت إحدى الحالات "أنا جوزي مات من فترة، وهوا اللي كان شايل البيت ومصاريب العيال وكل احوالنا، واحنا مالناش مصدر للدخل غير الشغلانة اللي كان بيشتغلها.. أرزق على باب الله.. ولما مات ما كانش في اي حل غير اني أنزل اشتغل مكانه، واهو ربنا بيعنا على أكل العيش، الولاد طلباتهم كتيرة، ولازم نتعب ونوفر كل اللي بيحتاجوه، بس الوضع الأيام دي صعب، والنيا واقفة، ومفيش سياح بيجوا الأيام دي، وربنا بفك عنا وترجع الحالة زي زمان". كما اتضح من التحليل الإحصائي، ندرة في العاملين غيرالمتزوجين ٩صغار السن)، ربما لنهم يميلون إلى الهجرة سواء الخارجية للعمل في أوربا عن طريق الهجرة غير الشرعية، أو أن أغلبهم– حسب تعبيرات الكثير من افراد العينة– يميلون إلى الهجرة الى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الكبرى للبحث عن عمل بها، والبقاء هناك.
- **بالنسبة للحالة التعليمية:** كشفت الدراسة الميدانية عن انخراط جميع الفئات التعليمية في الأنشطة غير الرسمية في مدينة الفيوم، وقد اتضح أن الغالبية العظمة من الممارسين للأنشطة غير الرسمية في مدينة الفيوم من ذوي التعليم المنخفض، حيث اتضح أن ما يقرب من نصف العينة بنسبة ٤٢.٣% منهم مجرد أنهم يجيدون القراءة والكتابة فقط، وهو الأمر الذي لا يؤهلهم في الانخراط في الوظائف الرسمية سواء الحكومية أو الخاصة والتي تتطلب قدرات ومهارت عليا تتفق وطبيعة هذه الوظائف الجديدة: كاجادة مهارات الحاسوب، والمعلوماتية وغيرها من المهارات الفنية والتقنية المميزة للاقتصاد الرأسمالي الحديث. كما يضاف إلى هذه النسبة ٣٧.٦% منهم ممن حصلوا على تعليم أقل من المتوسط، وبذلك تصبح ما نسبته ٨٠.٩% منهم من ذوي التعليم المنخفض (أقل من الإعدادية)، وهذا يفسر أن الأنشطة الانتاجية غير الرسمية تستوعب هذه الأعداد ممن لم يحظوا بمستويات تعليمية منخفضة أو من غير المتعلمين؛ نتيجة عدم اعتماده على مهارات او قدرات معينة، خاصة أعمال البعاة الجائلين، والعاملين في المقاهي، وبيع السلع بالشارع. أما الحاصون على تعليم متوسط أو فوق متوسط فلم تتعدى نسبتهم ١٧.٢%، غالبيتهم بنسبة ١٣.٩% من المؤهلات المتوسطة مقابل ٣.٣% فقط من حملة المؤهلات فوق المتوسطة. والغريب في الأمر أن هناك ٢.٤% من العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من حملة المؤهلات العليا. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Lihua Ma, Hong Chen, Huizhe Yan, Lifeng Wu & Wenbin Zhang, 2019) حول تدني مستويات التعليم للعاملين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
- **بالنسبة لحيازة المسكن:** تبين من الدراسة الميدانية تنوع نمط حيازة المسكن لدى العاملين في الأنشطة

الاقتصادية غير الرسمية ، وقد اتضح أن الغالبية العظمة منهم يسكنون في سكن بسيط بالإيجار، حيث اتضح وجود ٧٢.٧% منهم يسكنون في سكن بالإيجار، بافضافة إلى وجود ١٢.٧ منهم يسكنون في سكن مشترك مع آغري، وأغلب هؤلاء من الشباب غير المتزوجين، وربما من الهاجرين من المحافظات أو القرى الأخرى من خارج مدينة الفيوم للعمل بها، علاوة على وجود ٩% منهم بدون سكن من الأساس، وهذا يشير إلى فقدان البعض من العمالة الهامشية في مدينة الفيوم لمستوى جودة الحياة، نتيجة فقدان المأوى، وهذه الفئة أغلبها من خارج محافظة الفيوم، والتي تعمل في أعمال التسول أو بعض الأنشطةالمرتبطة بالمقاهي وما شابهها. ولم يتضح من البحث سوى ٩.١% من العاملين في الأنشطة غير الرسمية يعيشون في سكن ملك، واغلبهم من العاملين ككبار السن، والذين ينحدرون من أصول ريفية وقريبة من المدينة، ويملكون بيوت خاصة ضمن مناطقهم التي زحفت اليها المدينة، واندمجت فيها بفعل الزحف العمراني للمدينة على القرى الريفية المجاورة.

ج- الخصائص الصحية للعاملين في القطاع غير الرسمي بمدينة الفيوم

لا شك أن العاملين في الأنشطة غير الرسمية، يفتقدون إلى مقومات الحياة الصحية وجودتها، نتيجة فقدانهم للتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي بشكل عام. ويتعرض أغلبهم – بحكم المهنة- إلى مخاطر صحية، نتيجة تواجدهم لساعات طويلة من اليوم في الشارع، سيما العاملين في قطاع الباعة الجائلين أو المقاهي الشعبية أو الورش الحرفية البسيطة الغير مؤمن عليها. وقد حاولت الباحثة الوقوف على الحالة الصحية للباعة الجائلين والعاملين في القطاع غير الرسمي، والجدول الآتي يبن مستوى الحالة الصحية لعينة البحث.

جدول () بعض الخصائص الصحية للعاملين في النشاط غير الرسمي

	المتغير	ك	%		المتغير	ك	%
الحالة الصحية	لايعاني من أي أمراض	٢٣	١٨.٧	الاشتراك في التأمين الصحي	مشترك	١٦	١٣.٠
	يعاني من أمراض مزمنة	٥٩	٤٨.٠		غير مشترك	١٠٧	٨٧.٠
	أعانى من إعاقة جسدية	١٢	٩.٨		مشترك	١٢	٩.٨
	أعانى من مشكلات عضوية في الكبد/ القلب/ الكلى.	٢٩	٢٣.٦		غير مشترك	١١١	٩٠.٢
الإصابة بفيروس كورونا	أصيب بفيروس كورونا	١٨	١٤.٦				
	لم يصاب بفيروس كورونا	١٠٥	٨٥.٤				
اجمالي العينة		٦٥					

كشفت الدراسة الميدانية عن وجود بعض الخصائص الصحية التي تصف حالة العاملين في الأنشطة

الاقتصادية غير الرسمية في مدينة الفيوم، ويمكن للباحثة عرضها على النحو الآتي:

- **بالنسبة للحالة الصحية للعاملين:** تبين من الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى بنسبة ٧٧% من الباعة الجائلين والعاملين في مجالات اخرى من القطاع غير الرسمي بمدينة الفيوم يعانون من أمراض مختلفة، مقابل ٢٣% منهم فقط لايعانون من أمراض. ويبين ذلك تدهور الحالة الصحية للغالبية العظمى من العاملين بالأنشطة الهامشية في ظل سيادة القطاع غير الرسمي داخل شوارع المدينة، وهذا له انعكاس على الصحة العامة في المدينة، نظرا لاحتكاك هؤلاء بصورة مباشرة مع السكان المحليين والأجانب داخل الحياة اليومية في المدينة. وقد اتضح أن هناك ما يقرب من نصف العينة بنسبة % منهم يعاني من أمراض مزمنة، علاوة على وجود ٢٩% منهم يعاني من أمرض مزمنة: كامراض القلب، والكبد، والكلى، والضغط والسكر، وهي الأمراض التي يمكن أن تنتقل عن طريق حامليها للعدوى، خاصة في ظل الأوضاع الصحية التي يمر بها العالم أجمع الآن وهي انتشار فيروس كورونا المستجد. بافضافة إلى ذلك، فقد كشفت الدراسة عن امتهان ما لا يقل عن ١٢% من أفراد العينة للعمل غير الرسمي من ذوي الإعاقة، وهذه الفئة يعمل أغلبها في أعمال النظافة، أو التسول، أو بيع المناديل وبعض السلع الهامشية على نواصي الشوار بالمدينة.
- **بالنسبة للتأمين الصحي:** تبين من الدراسة الميدانية، تدهور الحالة الصحية للعاملين بالقطاعات غير الرسمية داخل المدينة، ويزداد الوضع الصحي سوءا بالنسبة لهم، حينما يحرمون من أبسط الحقوق الصحية، وهو التأمين الصحي، فقد اتضح أن ٨٧% من أفراد العينة غير مؤمن عليهم صحيا، ومن ثم يفتقدون إلى فرص الحصول على الأدوية أو الفحص الطبي إذا لزم الأمر، وهو ما يشكل عبء ثقيل على الأوضاع المعيشية لهم، في حين لم يتضح سوى ١٣% فقط منهم مؤمن عليه صحيا. ويمكن تفسير ذلك بأن غالبية الأنشطة العاملين فيها من الأنشطة المؤقتة وغير المنتظمة، وتعتمد على المشروعات الفردية متناهية الصغر.
- **بالنسبة للإصابة بفيروس كورونا المستجد:** تبين من الدراسة الميداني افصاح ١٤.٦% من أفراد العينة على أنهم قد أصيبوا بفيروس كورونا، في حين أكد ٨٥.٤% منهم بأنهم لم يصابوا بفيروس كورونا. وقد اشارت بعض الحالات من الذين أجابوا بأنهم أصيبوا بالفيروس بأن هناك إصابات كثيرة بين العاملين في الأنشطة الهامشية بالشارع، ولكن يخافون من الإفصاح عن إصابتهم حتى لا يمتنع الناس عن التعامل معهم، فقد ذكرت احدى الحالات بقولها " أنا أصيبت بفيروس كورونا، وكنت هاموت لكن الحمد لله ربنا ستر، وفيه كتير من زمايلي هنا جالهم كورونا ونعبوا قوي، وفيه منهم مات بالكورونا، بس كلهم مش بيرضوا يقولوا انهم جالهم كورونا علشان الناس ما تخافش منهم وماتشتريش منهم أو يتعاملوا معاهم... لكن الواحدة لازم تقول وترضي ربنا، وبعدين الرزق ده بتاع ربنا وهوا اللي خالق الخلق ورزقهم عليه.. ونعم بالله".

د-الخصائص المهنية للعمالة غير الرسمية

حاولت الباحثة التعرف على الخصائص المهنية للعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وغير المنتظمة في مدينة الفيوم من حيث: طبيعة العمل ونوع المهنة. والجدول الآتي يصف تلك الخصائص للعاملين.

جدول () الخصائص المهنية للعاملين في النشاط غير الرسمي بمدينة الفيوم

المتغير		ك	%	المتغير		ك	%
طبيعة عملك	بائع جائل	٤١	٣٣.٣	خبرة الممارسة في العمل	اقل من ٥ سنوات	٩	٧.٣
	اعمل في مطعم / قهوة	١٢	٩.٨		من ٥ سنوات إلى أقل١٠ سنوات	٨	٦.٥
	أعمل سائق	٢١	١٧.١		من ١٠ سنوات إلى أقل١٥سنة	٤٧	٣٨.٢
	اعمل في ورشة حرفية	١١	٨.٩		من ١٥ سنة إلى أقل٢٠ سنة	٥٦	٤٥.٥
	عمل مؤقت في شركة خدمات	٢٣	١٨.٧		من ٢٠ سنة فأكثر	٣	٢.٤
	اقوم بتجهيز المأكولات والمعجنات من المنزل	٧	٥.٧				
	أمارس الخياطة والتطريز من المنزل	٨	٦.٥				
حجم العينة		**١٦٥**				**١٦٥**	

كشفت الدراسة الميدانية عن طبيعة المهن التي ينشط فيها العمالة الهامشية داخل مدينة الفيوم، باعتبارها أنماط انتاجية تخضع إلى القطاع غير الرسمي، ويمكن للباحثة عرضها على النحو الآتي:

- **بالنسبة لأنماط المهن:** كشفت الدراسة الميدانية عن خصوصية التركيب المهني للقطاع الهامشي ٠غير الرسمي) في مدينة الفيوم، من خلال الوقوف على توزيع المهن بين عينة البحث، وقد اتضح تنوع المهن التي ينشط فيها العاملين، حيث تبين أن الغالبية منهم يعملون كباعة جائلون في شوارع المدينة بنسبة ٤١%، وتتنوع هذه الأعمال الجائلة بين بيع مختلف السلع: الغذائية، والملبوسات، وأدوات التنظيف، وبيع الفاكهة، وبعض السلع الأخرى، وهي السمة التي تتسم بها معظم المدن الكبرى، وانتقلت الآن إلى بعض القرى الريفية في ظل ندرة فرص العمل. كما اتضح من الدراسة أيضا وجود ربع العينة يعملون كعمالة غير منتظمة في بعض الشركات والمحلات الصغيرة المتخصصة في تقديم الخدمات بنسبة ٢٣% تقريبا. وقد احتلت المرتبة الثانية من بين اختيارات أفراد العينة. كما جاء أعمال السياقة في المرتبة الثالثة بنسبة ٢١%، ورغم ضعف نسبة السياقة بين أفراد العينة، ورغم ضعف نسبة هذه المهنة ضمن أفراد العينة، إلأا أن هذه المهنة خصوص تستوعب أعداد غفيرة من العاملين في مدينة الفيوم كغيرها من المدن والعواصم الإقليمية، حيث تتنوع أعمال مهنة السياقة بين: سياقة السيارات التاكسي، والميكروباص، وعربات النقل الخفيف، والهم من كل ذلك

عربات "التوك توك" التي انتشرت وبكثافة عالية خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت مهنة لم لا مهنة له، وينخرط فيها المتعلمون وغير المتعلمين، والموظفين الحكوميين بعد الانتهاء من دوامهم الرسمي، وكذا الطلبة ابتداء من الصغار في الابتدائية وحتى الجامعة.

كما كشف البحث الميداني عن وجود ١٢% من أفراد العينة ينشطون في أعمال داخل المطاعم والمقاهي الشعبية، الصغيرة والمتوسطة، ، بافضافة إلى وجود ١١% من العاملين منتسبين إلى بعض الورش المهنية داخل مدينة الفيوم. علاوة على اكتشاف بعض المهن والأعمال غير النظامية والتي يمكن ادراجها ضمن أنشطة القطاع الغيررسمي وهي المشروعات المنزلية الصغيرة المتخصصة في تجهيز الأكلات والطبخ والمعجنات في البيت بنسبة ٥.٧%، وطرحها للبيع سواء واقعيا او تليفونيا في صورة طلبات، أو حتى طرحها وتسويقها إلكترونيا. يضاف إلى ذلك أعمال الخياطة والحياكة والتطريز من المنزل بنسبة ٦.٥% وهذه العمال جميعها خارج نطاق العمل الرسمي، والبعيدة عن أعين الدولة والأجهوة الحكومية، ومن ثم بعيدة عن الرسوم الضريبية، ولا تصب في خدمة الناتج القومي، بل تقتصر على خدمة الدخل الفردي للعامين فقط.

- **بالنسبة لمدة الخبرة في العمل:** كشفت الدراسة الميدانية عن ارتفاع مستوى الخبرة في العمل لدى أفراد العينة من العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي بمدينة الفيوم، لقد اتضح أن هناك ٢.٤% من أفراد العينة يمارسون مهنتهم في القطاع غير الرسمي بمدبنة الفيوم منذ أكثر من ٢٠ سنة محتلة الترتيب الأخير، وأن هناك ما يقرب من نصف العينة بنسبة ٤٥.٥% يمارسون العمل الهامشي غير المنظم داخل مدينة الفيوم، محتلا الترتيب الأول من بين اختيارات عينة البحث، وجاء في المرتبة الثانية العاملون في الأنشطة الانتاجية غير النظامية بنسبة ٣٨.٢% يمارسون العمل أكثر من ١٠ سوات إلى ١٥ سنة، وإذا تأملنا في هذه الفترات الثلاثة سنجد أن ٨٦.١% من العينة تمارس المهنة في القطاع غير الرسمي لمدة تزيد على العشر سنوات في مدينة الفيوم. وجائ فئة من يمارسون العمل غير النظامي لمدة أقل من ١٠ سنوات بنسبة ١١.٨% ، منهم ٦.٥% يمارسون المهنة منذ أكثر من ك سنوات، مقابل ٧.٣% يمارسون مهنتهم غير النظامية منذ ٤ سنوات فأقل. وتكشف هذه النتائج، استمرارية هذه الأعمال غير الرسمية، وامتهان أصحابها المهنة بشكل أساسي، ويتوارثها أبنائهم من بعدهم، بل يشتركون معه في ممارسة المهنة.

٢) الأنشطة الاقتصادية الهامشية وأسباب انتشارها في مدينة الفيوم

يعد هذا النشاط من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل مدينة الفيوم والتي تناولتها بعض الدراسات من قبل، وقد ركز هذا البحث على دراسة ظاهرة العشوائيات، سيما باعة الأرصفة وأنواع السلع المعروضة وأماكن عرضها والأيام التى يكثر بها الباعة ومن حيث دراسة البناء الاجتماعى للأنشطة الاقتصادية غير الرسيمة المشروعة بمدينة الفيوم ستتناول الباحثة في هذا النشاط الاقتصادى غير الرسمى دراسة الأبعاد الاجتماعية له من حيث تكوين البناء الاجتماعى والأعراف والقيم والاحكام التى يقوم عليها هذا النشاط وأكثر الفئات التى التى

تمارس هذا النشاط والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا النشاط وذلك من خلال بعض من الإخبارين والملاحظة المباشرة لهذا النشاط وذلك نظراً لصعوبة موافقة ممارسي هذا النشاط في المشاركة بحوار المجموعة بؤرية.

أ) **الفئات الممارسة لهذا النشاط الاقتصادى المشروع الباعة الجائلين:** كشفت الدراسة الميدانية عن عدد من الفئات الممارسة لهذا النشاط الاقتصادى غير الرسمى المشروع، الموجودة بالمنطقة سواء رجال أو سيدات أو أطفال. لقد اتضح من البحث الميداني أن أكثر الفئات النشطة في هذا المجال: الشباب فقد كانوا النسبة الكبر لممارسة هذا النشاط الاقتصادى غير الرسمى، وقد أشار أحد الإخبارين حول نشاط الباعة الجائلين والفروشات في الشارع "*نشاطنا ده من الأنشطة السهلة التى يحصل الشاب من خلالها على فرصة عمل سهل ولذلك فإن أغلب اللي بيمارسوا هذا النشاط هما الشباب*"، وهذا ما أكدته ملاحظة الباحثة لهذا النشاط كما ذكر أحد الاخبارين أن " الشباب لديهم القدرة على تحمل مشاق هذه المهنة واللف والدوران والبيع والبيع، وعنده المقدرة على المحايلة على الزبون والأخد والعطا معه" وهذا ما لاحظته الباحثة أثناء متابعة ممارسيى هذا النشاط من الشباب، وطريقة العمل وكيفية المحايلة على السائح كي يقبل على الشراء.

وأوضحت الملاحظات الميدانية وجود النساء بشكل مباشر في هذا النشاط داخل مدينة الفيوم ، كما أشار أحد الإخباريين " النساء والبنات هنا لهم دور كبير في البيع والشراء، ودول عفاريت وبيقدرو يجيبوا الزبون "، وقد كشفت ملاحظات عن انخراط البنات والأطفال في الأعمال المرتبطة بالباعة الجائلين والفروشات في الشارع للملابس والصناعات الحرفية، كما ذكر أحد الإخبارين أن الأطفال يتنشرون بدرجة كبيرة في ممارسة هذه الأنشطة غير النظامية. وغالباً يكون هؤلاء الأطفال من أبناء الباعة الجائلين وأقاربهم، كما ذكر أحد الإخبارين عن بعض السلع التى يتجول بها الاطفال منها الملابس الشعبية للأطفال أو البلالين أو الذرة أو الحلوى (غزل البنات) واكسسوارات الموبايل، والبخور، والعطور، وغيرها من الأنشطة التى يقوم الاطفال بحملها والتجول بها. وهذا ما لاحظته الباحثة أثناء تطبيق العمل الميداني.

ب) **القواعد الأعراف المنظمة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية:** كشفت الدراسة الميدانية عن العلميات الاجتماعية التى تدور داخل من يتعامل مع هذا النشاط الاقتصادى غير الرسمى، سواء عمليات صراع أو منافسة أو تعاون، في هذه الأنشطة، فعملية ممارسة الأنشطة الاقتصادية لاتخلوا من التفاعلات والعمليات الاجتماعية، كما أوضحت المقابلات المفتوحة مع بعض الحالات أن هناك بعض من الأعراف والقواعد الضابطة التى يقوم عليها النشاط الاقتصادى غير الرسمى، كما كشفت الدراسة الميدانية عن مجموعة من الأدوار التى يتقاسمها الممارسين لهذا النشاط. كما أوضحت المقابلات المفتوحة مع البعض هذه الأنشطة الاقتصادية تقوم على مجموعة من الأحكام والقواعد الضابطة، وهذه الأعراف غير مكتوبة، ولكنها عرفيةً، ويلجأ إليها الممارسين لهذه الأنشطة حينما يقع نزاع او توتر بين بعضهم البعض، أو أثناء حدوث مشاجرات بينهم، ويقوم بتطبيق القواعد والأعراف الضابطة أحد العاملين من ذوي الخبرة والمكانة بينهم، وغالبا من كبار السن، فقد ذكر البعض " لكل مهنة هنا " ***كبير***" بنلجأ إليه عند وقوع أي خناقة او خلاف او نزاع بينا وبين

بعض، وهوا اللي بيحكم بينا، واللي بيحكم بيه الكبير بنرضى بيه وبيطبع على الكل، واللي يخالف بينطرد من المنطقة من هنا".

ج) **التعاون في مقابل الصراع بين العاملين المتجولين في مدينة الفيوم:** كشفت الملاحظات الميدانية مع تأكيد الإخباريين، أن هناك مجموعة من العمليات تسود بين العمال المنخرطين في الأنشطة الانتاجية غير النظامية في مدينة الفيوم، فقد ذكر أحد الإخباريين أن "***أهم هذه العلاقات هى الصراع بين الناس اللي بتشتغل في كل المهن هنا في الشارع،...وأن الباعة الجائلين هتلاقيهم بيتنافسوا على شد الزبون من بعضهم، وبيجروا ورا الزبون، وبالذات لما بيشوفوا سائح أجنبي أو عربي بيجروا وراه، واللى يسبق عشان يلحق الزبون***"، وهنا بتحصل احيانا مشاكل وخناقات مع بعضهم.

كما لاحظت الباحثة أثناء الدراسة الحقلية، وجود حالات تعاون بين العاملين، خاصة في أنشطة الفروشات، بائعي المنتجات الحرفية، والأعمال المستقرة في أماكن ثابتة، فقد لاحظت الباحثة وجود بعض العلاقات التعاونية بين العاملين، خاصة عندما تحدث مشاجرات بين أحدهم مع الناس، فقد لاحظت الباحثة أن أحد الباعة الجائلين لاحظ أن زميل له يتشاجر مع أحد الزبائن، فترك بضاعته، وأسرع إلى مناصرة زميله وحاول فض المشاجرة والإطمئنان عليه" . ورغم ذلك، فقد لاحظت الباحثة أن علاقات التعاون قليلة مقارنة بعلاقات التنافس والصراع فيما بينهم. وقد ذكرت إحدى الحالات " سبب الخلافات والتنافس بيكون على لقمة العيش، فهذه المهنة تحتاج خفة ومحايلة الزبون وجذبه بطريقة أو أخرى علشان يشترى مننا"، كما أشار أحد الإخبارين أن ***التنافس موجود في النشاط زيه زي أى مجال لكن إحنا بنراعى ظروف بعض***" وقد برر البعض منهم أن سبب الصراع والتنافس، ربما يعود إلى أن أغلب العاملين في الأنشطة غير الرسمية هم شباب المناطق البسيطة التى تربت على التعاون وتقديم المساعدات للغير العلاقة التعاونية والأخوية بين الممارسين.

- **تقسيم الأدوار:** كشفت الدراسة الميدانية عن الأدوار التي يتقاسمها العاملين بهذا النشاط الاقتصادى غير الرسمى محدودة فيقوم البائع المتجول لحمل بضاعته كما ذكر أحد الإخبارين لا يحتاج إلى مساعدة إلا في حالة واحدة فقط لو ابنه بيساعده وبيشيل معاه" وهذا ما أكدته ملاحظة الباحثة لهذا النشاط فهو يقتصر على فرد واحد وهو ممارس النشاط ويقوم بحمل شنطة على ظهره بها كل ما يحتاجه من بضائع خلالعمله باليوم ويحمل بعض من البضاعة لعرضها على يده ولا يحتاج لعامل آخر معه.

د) **الأسباب المؤدية إلى انتشار ونمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الفيوم:** كشف التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية عن مجموعة من الأسباب المؤدية إلى نمو وانتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في مدينة الفيوم، وقد جاءت النتائج كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (٣) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لأسباب انتشار العمل في أنشطة التجوال

اسباب انتشار العمل في الأعمال الهامشية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		المستوى
غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الفرص الاجتماعية	٢.٧	٠.٥٨	١	مرتفع
الإجراءات الروتينية وتعقيد إجراءات تأسيس المشروعات الرسمية	٢.٧	٠.٥٩	٢	مرتفع
انتشار البطالة في مصر وندرة فرص العمل	٢.٦	٠.٥٤	٣	مرتفع
ضعف دور الدولة في القضاء على أشكال الفساد	٢.٦	٠.٧	٤	مرتفع
ضعف عملية ضبط ومراقبة حركة الاستيرد والتصدير	٢.٦	٠.٧	٥	مرتفع
عدم قدرة الدولة على ال حكم في تحصيل الضرائب عن هذا النشاط	٢.٢	٠.٨	٦	متوسط
ضعف مخرجات التعليم في مصر.	٢.١	١	٧	متوسط
المتوسط العام للبعد	**٢.٥**	**١.٠١**		**عالي**

كشفت التحليلات الإحصائية عن ارتفاع مستوى الأسباب التي ذكرها أفراد العينة، حيث سجلت متوسط حسابي قدره ٢.٥، وانحراف معياري ١.٠١. كما اتضح من بيانات الجدول السابق أن أسباب انتشار العمل في الاقتصاد غير المنظم من وجهة نظر عينة البحث، أسباب متنوعة، وأن العاملين في القطاع غير الرسمي، سيما الهامشي منه على وعي بالأسباب البنيوية التي ساعدت على انتشار نمو القطاعات الهامشية في مدن مصر، ونمو حجمها واستمرارها. لقد كشفت البيانات عن ارتفاع مستوى جميع الأسباب التي ذكرتها عينة البحث، فقد جاء في مقدمة هذه الأسباب، إدراك العاملين في الأعمال الهامشية بالقيوم يعود بادرجة الأولة إلى "غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الفرص الحياتية"، حيث سجلت متوسط حسابي قدره ٠٢.٧، وانحراف معياري قدره ٠.٥٨، وهذا يشير إلى مستوى عالي جدا. وجاء في الترتيب الثاني من الأسباب " الإجراءات الروتينية وتعقيد إجراءات تأسيس المشروعات الرسمية"، بمتوسط حسابي قدره ٢.٧، واحراف معياري قدرة ٠.٥٩، وهذا السبب يعد همن أهم الأسباب، نظرا للقيود الصارمة التي تفرضها الجهات الحكومية والقوانين العاملة بها في مجال تأسيس المشروعات، ودخول طالب المشروع في دوامة من الطلبات والأوراق الرسمية، ناهيك عن التعقيدات المباشرة من بعض الموظفين، والميل إلى تحصيل رشاوى مقابل تخليص وإنهاء الإجراءات المتعلقة بتأسيس المشروع.

وجاء في الترتيب الثالث من الأسباب المؤدية إلى انتشار الأعمال الهامشية " انتشار البطالة في مصر وندرة فرص العمل" بمتوسط ٢.٦، وانحراف معياري قدره ٠.٥٤. ذلك أن انتشار البطالة وندرة فرص العمل وتزايد معدلاتها منذ الثمانينيات من القرن العشرين ساعد على نمو واتساع رقعة القطاع غير الرسمي في مص، وقد اشارت إلى ذلك مختلف الدراسات الحضرية من قبل (جلبي، ٢٠١١). كما ذكرت عينة الدراسة أن من ألأسباب المدية إلى انتشار القطاع غير الرسمي في مدينة الفيوم " ضعف دور الدولة في القضاء على أشكال

الفساد"، محتلا الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره ٢.٦، وانحراف معياري ٠.٧، وهو مسنوى عالي أيضا، كما جاء في الترتيب الخامس " ضعف عملية ضبط ومراقبة حركة الاستيرد والتصدير" بمتوسط حسابي قدره ٢.٦، وانحراف معيار ٠.٧. في حين اتضح من البحث الميداني تأكيد عينة البحث عن أن " عدم قدرة الدولة على الحكم في تحصيل الضرائب عن هذا النشاط"، و"ضعف مخرجات التعليم" من الأسباب الذات المستوى المتوسط في المساعدة على انتشار الأنشطة غير المنظمة المنطوية تحت لواء القطاع الاقتصادي غير الرسمي. بمتوسطات ٢.٢، ٢.١ . وتعبر جميع السباب السابق تأكيد عينة البحث عليها أنها وراء انتشار الأنشطة الهامشية في مدينة الفيوم.

٣) الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا على العاملين في النشطة الاقتصادية الهامشية

حاولت الباحثة التعرف على الآثار الاجتماعية: الإيجابية والسلبية المترتبة على انتشار جائحة كورونا على العاملين بأنشطة القطاع غير الرسمي في مدينة الفيوم البحث بالآثار الاجتماعية: وقد أوضحت الدراسة الميدانية مجموعة من التأثيرات التي ذكرتها بعض حالات الدراسة الميدانية مثل: التأثير على العلاقات الأسرية، وتغير أدوار كل من الزوج والزوجة، وفرض التباعد الاجتماعي والعزلة، والالتزام بالبقاء في المنزل، بافضافة إلى تغيير الأنظمة الغذائية. ونتيجة لانتشار الفيروس، فقد فرض على الغالبية من الناس الالتزام بممارسة الشعائر الدينية، وبروز فكرة المسئولية الاجتماعية للأفراد والهيئات، وظهور المبادرات الاجتماعية، ونمو الأعمال التطوعية، رغم ضعف العلاقات القرابية. كما كشفت الدراسة الميدانية عن تعبير عينة البحث عن مجموعة من الآثار التي ترتبت عليهم وعلى أسرهم جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، يمكن للباحثة عرضها من خلال الجدول الآتي:

جدول (٤) مستوى الآثار الاجتماعية على العاملين في القطاع غير الرسمي نتيجة فيروس كورونا

التداعيات الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
توقف العمل ساعد على وجود مشكلات داخل الأسرة	٢.٦	١.٦		عالي
عدم القدرة على مواجهة المرض وصعوبة شراء الأدوية	٢.٦	١.٦		عالي
عدم وجود الحماية الاجتماعية لي ولأسرتي	٢.٣	٠.٩		عالي
صعوبة تدبير أدوات التعقيم والسلامة الصحية للأسرة	٢.٣	٠.٩		عالي
صعوبة توفير مصدر دخل لسد مصاريف البيت.	٢.٢	٠٤		متوسط
لا استطيع توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة	٢.٢	٠.١		متوسط

التعرض للتهميش الاجتماعي والمهني	٢.١	٠.٤		متوسط
فقدان مصدر الرزق بسبب الاستغناء وتسريح العمال	٢	٠.٣		متوسط
المتوسط العام للبعد	**٢.٢٩**	**١.٤**		عالي

أوضحت التحليلات الإحصائية كما هو موضح بالجدول السابق، ارتفاع مستوى النتائج الاجتماعية المترتبة على انتشار فيروس كورونا بالنسبة للعمالة الهامشية النشطة في مدينة الفيوم، حيث سجل هذا البعد متوسط حسابي قدره ٢.٥ بانحراف معياري ١.٤، وهو متوسط عالي، حيث أن القيمة العظمى للمتوسط هي ٣، وقد تبين من التحليلات الإحصائية ارتفاع مستوى أغلب العناصر التي تمثل تداعيات اجتماعية ناتجة من انتشار كورنا على على العمالة في القطاع غير المنظم بمدينة الفيوم. فقد تبين أن أهم الاثار الاجتماعية المترتبة عن توقف العمل " المساعدة على وجود مشكلات داخل الأسرة" بمتوسط حسابي ٢.٦ وانحراف معياري ١.٦، بافضافة الى " عدم القدرة على مواجهة المرض وصعوبة شراء الأدوية" بمتوسط حسابي ٢.٦، وانحراف معياري ١.٦، بافضافة إلى توقف العمل قد أدى إلى " عدم توافر الحماية الاجتماعية للعامل واسرته" بمتوسط حسابي ٢.٦ وانحراف معياري ٠.٩، علاوة على صعوبة تدبير أدوات التعقيم والسلامة الصحية للأسرة" بنفس المتوسط الحسابي ٢.٦، وانحراف معياري ٠.٩ ايضا. وتعبر هذه الآثار عن معاناة العاملين بالقطاع الهامشي لتحديات اجتماعية وصحية كبيرة؛ نتيجة التوقف عن العمل وصعوبة توفير دخل يلبي احتياجات الأسر المعيشية.

كما اتضح من البيانات وجود آثار أخرى بمستوى متوسط، عبر عنها أفراد عينة الدراسة، تمثلت في: صعوبة توفير مصدر دخل لسد مصاريف البيت، و عدم استطاعة رب الأسرة توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة بمتسطات ٢.٢، وانحراف معياري ٠.٤، بالإضافة إلى " التعرض للتهميش الاجتماعي والمهني" من قبل المجتمع ؛ نتيجة القصور عن توفير المال اللازم لإشباح الاحتياجات الأساسية والحقوق الإنسانية لأبناء أسرته، وجميعها تصب في " فقدان مصدر الرزق بسبب الاستغناء وتسريح العمال". ويتضح مما سبق، بروز تداعيات اجتماعية لفيروس كورونا وتوقف العمل والأنشطة الانتاجية في القطاع غير الرسمي في مدينة الفيوم.

وقد عبرت بعض الحالات الفردية من خلال المقابلات عن التأثيرات الاجتماعية السلبية التى يتركها العمل في الأنشطة الهامشية المنطوية تحت لواء الاقتصادى غير الرسمى المشروع على المجتمع وعلى ممارسيه فمن أهمها هي عدم قدرته على توفير دخل ثابت لأفراد أسرته، كما ان البائع الجائل يتعرض دائما للمطاردات من قبل الاجهزة الحكومية، مما يؤدي إلى حبسهم فقد ذكر أحد الإخبارين " *ان البائعة الجائلين ليس لهم مكان ثابت، وعلشان كدا معرض دائماً للخطر والطاردة....وأضاف إخبار آخر: أن هذا النشاط يوفر للعاملين فيه توفير ما يحتاجه يومياً، ولكن ليس بالقدر الكافي ولكن ما يربحه يساهم في سد احتياجات أسرته، لكن الأزمة اللي احنا فيها الان خلت أغلب العاملين تعبانين ومتوقفين عن العمل ومش قادرين يوفروا لقمة العيش لولادهم، ولا قادرين يجيبوا الدواء للعلاج خصوصا وان فيهم ناس كتيرة كبار في السن وتعبانين أصلا*". وبذلك فإن هذا النشاط يسهم

في حل مشكلة البطالة، والتي توفر السلع والمنتجات لأفراد المجتمع بأسعار بسيطة في متناول أغلب الأسر البسيطة.

٤) الاثار الاقتصادية المترتبة على العمالة غير النظامية نتيجة جائحة كورونا

يقصد بالآثار الاقتصادية: النتائج الإيجابية والسلبية المترتبة على جائحة كورونا، وتشمل: فقد العمل، وتدهور قيمة الدخل السري، وزيادة التكاليف المالية لإجراء الفحوصات الطبية في حالة الإصابة، والرعاية الطبية، وتحمل نفقات مادية لشراء المطهرات لمكافحة الجائحة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق، وتدهور إنتاجية العمل بسبب الوقف المتكرر للإنتاج، وبروز التسوق الإلكتروني، وتزايد اعداد الفقراء، وتقديم اعانات البطالة للعمالة غير المنتظمة والعاطلين عن العمل، والعودة لممارسة الأعمال اليدوية والمشروعات الصغيرة ، والعودة لأنماط الإنتاج المعيشي، والتقليل من استهلاك السلع الترفهية غير الضرورية. وقد حاولت الباحثة التعرف على التداعيات التي تركتها جائحة كورونا على العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمي في مدينة الفيوم، والجدول الآتي يبين أنماط التأثيرات الاقتصادية ومستوياتها

جدول (٤) مستوى الآثار الاقتصادية على العاملين في القطاع غير الرسمي نتيجة فيروس كورونا

التداعيات الاقتصادية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
عدم استعانة الشركات والمحلات بالعمالة وتسريح كثير من العمال	٢.٧	٠.٨	عالي	١
تأثر الدخل اليومي للعاملين بالأنشطة المختلفة	٢.٦	٠.٩	عالي	٢
توقف استيراد بعض المنتجات من الخارج	٢.٣	٠.٥	عالي	٣
توقف الطلب على الخدمات التعليمية: كالطباعة والتصوير وبيع الكتب	٢.٣	٠.٩	عالي	٤
تلف بعض المنتجات نتيجة توقف حركة البيع والشراء	٢.٣	٠.٩	عالي	٥
شلل تام في حركة البيع والاشراء نتيجة القرارات الاحترازية	٢.١	٠.٤	متوسط	٦
الترشيد في النفقات والاعتماد على الذات في تدبير الاحتياجات	٢.١	٠.١٨	متوسط	٧
تسريح عمال المقاهي والمطاعم والأسواق الشعبية	٢	١.٣	متوسط	٨
المتوسط العام للبعد	**٢.٣**	**١.٤**	عالي	

وقد اوضحت البيانات الميدانية أن هناك مستوى عالي من التأثيرات الاقتصادية التي تركتها جائحة كورونا على العاملين في الأنشطة الهامشية داخل مدينة الفيوم، نتيجة التوقف عن العمل وشل حركة الإنتاج، وبقاء الجمهور في المنازل؛ نتيجة تطبيق الإجراءات الاحترازية، والخوف من الإصابة بالوباء. لقد اتضح أن أعلى

التأثيرات الاقتصادية قد تمثل في " عدم استعانة الشركات والمحلات بالعمالة وتسريح كثير من العمال" حيث سجل متوسط حسابي قدره ٢.٧، وانحراف معياري ٠.٨، وهو تأثير ذو مستوى عالي جدا، احتل الرتبة الأولى لأراء عينة البحث. كما جاء في الرتبة الثانية تأثير توقف العاملين عن الإنتاج " تأثر الدخل اليومي للعاملين بالأنشطة المختلفة" بمتوسط حسابي قدره ٢.٦ وانحراف معياري قدره ٠.٩، وهو تأثير مباشر وواضح نتيجة فرض الإجراءات الاحترازية والالتزام بالبقاء في المنازل لكل من العاملين والزبائن على السواء. كما اتضح تأثير توقف جائحة كورونا بشكل عام في " توقف استيراد بعض المنتجات من الخارج"، وبالتالي توقف حركة البيع والشراء" بمتوسط حسابي ٢.٣، وانحراف معياري ٠.٥. وفي نفس السياق من التأثيرات الإقتصادية القوية لجائحة كورونا على أسر العمالة في القطاع غير الرسمي تبين وجود التأثير على حركة البيع في المحلات المتعلقة بالخدمات المدرسية نتيجة توقف المدارس عن الدوام، حيث أكدت العينة على " توقف الطلب على الخدمات التعليمية: كالطباعة والتصوير وبيع الكتب"، فقد سجل متوسط حسابي قدره ٢.٣ وانحراف معياري قدره ٠.٩، كما اشتكى العمال وأصحاب المحلات الصغيرة ومتناهية الصغر من " تأثير توقف حركة البيع والشراء على " تلف بعض المنتجات نتيجة توقف حركة البيع والشراء" في مدينة الفيوم كغيرها من المدن الأخرى بمتوسط عالي قدره ٢.٣ وانحراف معياري ٠.٤.

ولا تقتصر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على ذلك فقط، فقد تبين وجود تأثيرات بدرجات متوسطة على العمالة الهامشية في مدينة الفيوم، تمثلت في: الشلل التام في حركة البيع والاشراء نتيجة القرارات الاحترازية" بمتوسط حسابي قدره ٢.١، وكذا " الترشيد في النفقات السرية والاتجاه نحو الاعتماد على الذات في تدبير الاحتياجات المعيشية للأسرة بمتوسط ٢.١، وأن كان هذا التأثير إيجابيا إلا أن الكثير من حالات الدراسة أظهر شكوى من الضغوط الحياتي مما اضطرهم إلى الرجوع للاعتماد على الذات في تصنيع الخبز، وتربية الطيور في المنزل حتى يستطيعون توفير احتياجاتهم المعيشية، كما اشتكى كثير من العاملين في القطاع غير الرسمي من " عملية تسريحهم من الأعمال، خاصة عمال المقاهي والمطاعم وبعض العاملين في الأسواق الشعبية" حيص سجلت مؤشراتهم متوسط قدره ٢.١ إلى ٢ من اصل ٣، وهو مستوى متوسط من التاثيرات.

وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (Harris, He,2020) حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على على شرائح المجتمع، خاصة الضعيفة منهم، كما اتفقت مع دراسة كل من (Virira, Franco and Restrepo, 2020) حول التأثيرات الاقتصادية على العاملين بالقطاع غير الرسمي، والتوصية بضرورة الدعم المجتمعي لهؤلاء العاملين، بالإضافة إلى اتفاق نتائج الدراسة الحالية أيضا ما متوصلت لإليه دراسة (Julio Faundez,2009) فيما يتعلق بأهمية تمكين العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وما أكدت عليه دراسة (Janyam,2017) من ضرورة تطوير المهارات والإنتاجية المنخفضة لعمال الاقتصاد غير الرسمي، خاصة في دول العالم الثالث.

٥) الإجراءات الحكومية الواجب اتخاذها للتخلص من الآثار المترتبة على العمالة غير النظامية

لاشك أن التوقف المفاجئ لحركة العمل في جميع أنحاء العالم بسبب تفشي جائحة كورونا أدى إلى توليد كثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمجتمعات أجمع، وانعكست هذه الأزمات وحدتها على جميع فئات المجتمع، ومن بين أكثر الفئات المتضررة وفقا لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية "فئة العمالة الهشة"، خاصة العمال المتجولون في شوارع المدن والقرى بحثا عن مصدر رزق لهم ولأسرهم؛ لأنهم يعتمدون على تواجد الجمهور في الشارع، وانتظام الدراسة وحركة العمل العامة في المجتمع، علاوة على السفر والتنقل بين دول العالم. وتعد مدينة الفيوم من المدن التي تعتمد على حركة السفر والتنقل والسياحة، لذلك يعمل في شوارعها عدد هائل من العمالة الهشة، والتي تنشط في أعمال ترتبط بالمنتجات السياحية وغيرها من الأعمال والأنشطة الانتاجية. وقد انعكست تداعيات فيروس كورونا المستجد على جميع العاملين في هذه الأنشطة ، وتوقفت حركتهم تماما، وأنتجت أضرار لحقت بهم وبأسرهم، خاصة وأن الغالبية العظمى منهم غير مؤمن عليهم اجتماعيا ولا صحيا، ومن ثم يحتاجون إلى الدعم الحكومي والأهلي. وبناء على ذلك، حاولت الباحثة استقصاء تصورات هؤلاء المتضررين من آثار الجائحة ومعرفة رؤيتهم لما يجب أن تتخذه الحكومة من إجراءات رسمية للتخفيف من حدة هذه الآثار. والجدول الآتي يوضح مستوى الإجراءات الحكومية المطلوبة كما يتصورها أفراد عينة البحث.

جدول (٦) تصورات العاملين في القطاع الرسمي نحو الإجراءات الحكومية الواجب اتخاذها

الواجب إجراءات الحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
صرف إعانات بطالة من الحكومة للعاملين الذين تضرروا التوقف عن العمل	٢.٥	٠.٧	١	**عالي**
حصر العمالة الهامشية في المدينة ورصد الأضرار التي لحقت بهم.	٢.٥	٠.٧	٢	
تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشةفي مدينة الفيوم	٢.٤	٠.٩	٣	
التوسع في تطبيق مبادرة وزارة القوي العاملة بشأن منح الإعانة المالية للتخفيف من حدة الأضرار التي لحقت بالعمالة الهامشية بالفيوم.	٢.٤	٠.٩	٤	
إلزام اصحاب الورش والمحلات بعودة العمالة بعد انتهاء الجائحة	٢.٤	٠.٩	٥	
تنظيم برامج لتنمية قدرات العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للتكيف مع الأزمة	٢.٣	٠.٩	٦	**عالي**
المتوسط العام للبعد	**٢.٣**	**١.٤**	عالي	
وضع آلية لضمان سلامة وصول الإعانات إلى مستحقيها	٢.١	١.٢	٧	**موسط**
دمج العاملين بالقطاع غير المنظم لمنظومة التأمين الاجتماعي والصحي	١.٨	٠.٣	٨	**متوسط**

يتضح من الجدول السابق، وعي العاملين في القطاعات الإنتاجية الهشة لأهم الإجراءات الحكومية التي يجب أن تتخذها الدوائر الحكومية كبدائل للتخفيف من حدة الآثار والأضرار التي لحقت بهم في مصر، وفي محافظة الفيوم على وجه التحديد. لقد سجل هذا البعد متوسط حسابي قدره ٢.٣ بانحراف معياري ١.٤، وهو مستوى عالي إلى حد ما، حيث أن أقصى درجة للمتوسط السابي هي ٣، وبذلك فإن العاملين في مجال الأنشطة الهشة بمدينة لفيوم على وعي بضرورة تدخل الحكومة المصرية لدعمهم ومساعدتهم في تجاوز آثار أزمة فيروس كورونا وما سببه من توقف لأعمالهم، وبالتالي دخول أسرهم في أزمات ومشكلات معيشية حادة.

وقد تبين من التحليلات الإحصائية تاكيد العينة على أنه يجب على الحكومة المصرية " صرف إعانات بطالة من الحكومة للعاملين الذين تضرروا التوقف عن العمل"، وذلك في الترتيب الأول من اختياراتهم بمستوى عالي ، حيث سجل متوسط حسابي قدره ٢.٥ بانحراف معياري قدره ٠.٠٧. كما جاء في الترتيب الثاني من اختياراتهم ضرورة قيام الأجهزة الحكومية في المحليات " بحصر العمالة الهامشية في المدينة ورصد الأضرار التي لحقت بهم". حيث سجل متوسط قدره ٢.٥ أيضا بانحراف معياري ٠.٠٧١. وجاء في الترتيب الثالث من ضمن تصوراتهم لأدوار الحكومة، قيام الدولة "بتفعيل برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشة في مدينة الفيوم"، وكذلك قيام الأجهزة الحكومية "ب التوسع في تطبيق مبادرة وزارة القوي العاملة بشأن منح الإعانة المالية للتخفيف من حدة الأضرار التي لحقت بالعمالة الهامشية بالفيوم."، كما رأت العينة أنه يجب على الحكومة " إلزام اصحاب الورش والمحلات بعودة العمالة بعد انتهاء الجائحة " بمتوسطات حسابية قدرها ٢.٤، وهي متوسطات ذات مستوى عالي.

وفي إطار التوقف عن العمل خلا تطبيق الإجراءات الاحترازية، أو تحديد ساعات العمل اليومي ، وفرض الحظر خلال ساعات الليل، رأت عينة البحث أن الحكومة يجب عليها " تنظيم برامج لتنمية قدرات العاملين بالاقتصاد غير الرسمي للتكيف مع الأزمة" ومحاولة التخفيف من الآثار المترتبة على توقف العمل، خاصة بين العمالة الضعيفة أو الهشة والتي تعتمد على دخل يومي غير ثابت. كما أظهرت نتائج التحليل للبيانات وجود مستوى متوسط لبعض الأراء حول سبل مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد على العاملين بمدينة الفيوم، وقد تمثلت هذه الآليات الحكومية من وجهة نظرهم في: " وضع آلية لضمان سلامة وصول الإعانات إلى مستحقيها"، وكذا ضرورة اهتمام الدولة "بدمج العاملين بالقطاع غير المنظم لمنظومة التأمين الاجتماعي والصحي"، وذلك بمتوسط قدره ٢.١، و١.٨ على الترتيب، وهي متوسطات ذات مستوى متوسط، باعتبارها آليات للمساعدة والدعم في إطار مواجهة الأزمات والتكيف معها. وتتفق هذه النتائج التي عبر عنها أفراد العينة مع نتائج دراسات كل من (Arnout et al, 2020)، والتي أكدت على ضرورة تقديم الدعم الاجتماعي للعمالة الضعيفة العاملة في الأنشطة الانتاجية الهشة، كما تؤكد ما توصلت إليه دراسة كل من (Cheval, et al, 2020) من ضرورة اتخاذ الحكومات والأجهزة الرسمية مجموعة من التدابير وابتكار آليات فعالة للحد من التداعيات الالتي خلفتها جائحة كورونا على قطاعات العمل، خاصة الأعمال البسيطة وأعمال الباعة الجائلين خلال الفترة الحالية

التي يعيشها العالم أجمع.

تاسعا: النتائج العامة للبحث والتوصيات

١) النتائج العامة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العمالة غير النظامية العاملة في القطاعات الاقتصادية الهامشية داخل مدينة الفيوم، يمكن للباحثة عرضها على النحو الآتي:

١) كشف البحث عن أن أهم الأسباب المؤدية لانشار العمل في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية تعود إلى الخلل البنائي في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الفرص الاجتماعية، وسيادة الإجراءات الروتينية وتعقيد إجراءات تأسيس المشروعات الرسمية، و انتشار البطالة في مصر وندرة فرص العمل، ضعف دور الدولة في القضاء على أشكال الفساد، مع ضعف عملية ضبط ومراقبة حركة الاستيرد والتصدير.

٢) توصل البحث إلى مجموعة من الآثار الاجتماعية على العمالة في القطاع غير الرسمية في مدينة الفيوم نتيجة انتشار فيروس كورونا، وتوقف العمل بسبب الإجراءات الاحترازية. وتمثلت هذه الآثار في: ظهور أنماط عدة من المشكلات الاجتماعية لأسر العاملين في القطاع الهامشي، و عدم القدرة على مواجهة المرض وصعوبة شراء الأدوية، والمعقمات وأدوات النظافة اللازمة لمواجهة الوباء، ونقص الحماية الاجتماعية للأسر، علاوة على صعوبات توفير مصدر دخل لسد احتياجات الأسرة، وبالتالي التعرض للتهميش الاجتماعي.

٣) كما كشف البحث عن مجموعة من الآثار الاقتصادية التي أصابت العاملين في أنشطة القطاع غير الرسمي وأسرهم نتيجة تداعيات جائحة كورونا وأسرهم، وتمثلت في: تسريح العمال من المحلات والشركات التي كانوا يعملون بها، وتشرد أغلب العمالة التي كانت تعمل في بيع السلع على الأرصفة، والباعة الجائلين، وتأثر الدخل الأسري لأغلبهم، وتوقف الأعمال والطلب على السلع التس كانوا يمارسون العمل فيها، إضافة إلى تلف كثير من البضائع والسلع نتيجة توقف عمليات البيع والشراء، وتوقف التصدير والاستيراد، علاوة على لجوء أغلب سر العمال إلى آليات لترشيد الإنفاق، والرجوع إلى أنماط الإنتاج المعيشية'

٤) توصلت الدراسة إلى معي العاملين بدور الدولة في هذه الأزمة، ودورها في محاولة الوصول إلى بدائل للخروج منها، والبحث عن آليات لمواجهة التداعيات المترتبة على تطبيق الإجراءات الاحترازية وتوقف العمال عن العمل، وقد كشف البحث عن مجموعة من الإجراءات الحكومية المطلوب تطبيقها في سبيل الخروج منه وأعمها: صرف إعانات بطالة من الحكومة للعاملين الذين تضرروا التوقف عن العمل، والقيام بحصر العمالة الهامشية في المدينة ورصد الأضرار التي لحقت بهم، و تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للفئات الهشةفي مدينة الفيوم، و التوسع في تطبيق مبادرة وزارة القوي العاملة بشأن منح الإعانة المالية

للتخفيف من حدة الأضرار التي لحقت بالعمالة الهامشية بالفيوم، وتنمية قدرات العمال في القطاع غير الرسمي، و إلزام اصحاب الورش والمحلات بعودة العمالة بعد انتهاء الجائحة، ودمج العمال تحت مظلة التأمين الاجتماعي والتأمين الصي، مع وضع تشريعات لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

٢) التوصيات المقترحة

- تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات والحكومة فيما يتصل بدعم ومساعدة الفئات الهشة والضعيفة العاملة في الأنشطة الهامشية والمحلات الصغيرة.
- البحث عن آليات فاعلة لتحقيق الإحتياجات الأساسية للعمالة الضعيفة المنخرطة في أنشطة القطاع غير الرسمي بالفيوم.
- ضرورة اتخاذ الدولة لمجموعة من القواعد والقرارات تضمن عملية تأجيل سداد أقساط القروض لمن عليهم ديون للبنوك من العاملين في القطاع غير الرسمي
- ضرورة وضع مجموعة من التشريعات المتعلقة بضمان الوظائف للعاملين في الشركات والمحلات الخاصة وحماية صغار العاملين من تعسف أصحاب المشروعات في الاستغناء عن العمالة والتعسف في معه وتسريحهم من العمل.
- توجيه وزارة التضامن الاجتماعي باتخاذ إجراءات وقائية ضمن برامج الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، وتقديم الدعم المادي للعاملين بالقطاعات الاقتصادية الهشة ممن تضرروا وأسرهم من جراء تطبيق الإجراءات الاحترازية.
- تفعيل دور النقابات العمالية، وتوجيههم نحو أهمية دعم العمال ومساندتهم اثناء فترة التوقف عن العمل ، مع البحث عن آليات لدعمهم ماديا واجتماعيا.
- ضرورة توفير الدولة للمساعدات الصحية للعاملين في اطاع غير الرسمي، خاصة العمالة الجائلة، والفحص الدوري لهم لضمان سلامتهم الصحية وبالتالي سلامة صحة المجتمع.
- قيام وزارة الصحة والسكان بتوفير الدعم الصحي للعاملين من الباعة الجائلين والمنتسبين للقطاعات الانتاجية غير المنظمة، وذلك بضمهم تحت مظلة التأمين الصحي.

- **مراجع البحث:**

- الأسرج. حسين عبدالمطلب، (٢٠١٠): انعكاسات القطاع الغير رسمي على الاقتصاد المصري، معهد التخطيط الدولي، القاهرة.
- إنجي محمد عبد الحميد، (٢٠٢٠)، دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الأزمات، فيروس كورونا –كوفيد 19 الأزمة والمواجهة ، سلسلة دراسات خاصة (فيروس كورونا–كوفيد 19)، ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- أولريش بيك (٢٠٠٧) مجتمع المخاطر العالمي ، ترجمة علا عادل واخرون،المركز القومي للترجمة، مصر،٢٠٠٧.
- باومان، زيجمونت (٢٠٠٧)، الخوف السائل، ترجم: حجاج أبو جبر، تقديم هبة رءوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت: ٢٠١٧.
- تقرير غرفة التجارة المصرية بالإسكندرية،(٢٠٢٠): احصاءات شعبة البناء والتعمير.
- تقرير وزارة القوى العاملة. (٢٠٢٠): تأثير جائحة كورونا على العمالة الغير منتظمة. القاهرة.
- الجهار المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩): تقرير عن عمالة القطاع الغير رسمي، القاهرة.
- الجهار المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٩): تقرير عن عمالة القطاع الغير رسمي، القاهرة.
- جيدنز، أنطوني (٢٠٠٥) علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٤١.
- حمزاوي، عمرو (٢٠٠٥) من الأمن النسبي الى مجتمع المخاطر . دراسة في تحولات القيم العالمية ، عالم افكارأو لريش بيك كنموذج ، مجلة النهضة ، مج ٦ ، ع ٢ ، ٢٠٥٥.
- خرشوفة، ياسين (٢٠٢٠)، فيروس كورونا كوفيد – 19 والتغير المناخي: أوجه التشابه وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠"، سلك الماستر: تدريس العلوم الاجتماعية والتنمية/ كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس،الرباط /المغرب– أبريل ٢٠٢٠، http://marocenv.com 30/7/2020, 3AM
- دار الخدمات النقابية والعمالية(أكتوبر–٢٠٢٠): أوضاع العمال المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة "فيروس كورونا (بطالة تتزايد ووظائف مفقودة)، تقرير عن تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال، القاهرة.
- سحر عبود، أسماء المليجي، (٢٠٢٠) التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري،) الإصدار (١) معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.
- الكعبي، أمال صال عبود& نجم، هدي داود (٢٠٢٠): التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد–١٩ على الأسرة في مدينة البصرة (دراسة جغرافية)، العراق، المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي

الاول للعلوم الاجتماعية كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية بالتعاون مع جامعة واسط والجامعة اللبنانية، م(٢).

- الكعبي، امال صالح عبود(٢٠٢٠): البعد الجغرافي لوباء كورونا المستجد، بحث منشور، ورشة عمل بعنوان" إضاءات فكرية للتعامل مع فيروس كورونا المستجد- كورونا فيروس رؤي مستقبلية"، كلية التربية الاساسية، العراق.
- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية(مايو-٢٠٢٠): الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "الأفاق والتحديات"، انقرة، تركيا.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية(٦إبريل-٢٠٢٠): رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي، القاهرة، ع (٧).
- مفيد على، دينا (٢٠١٦): الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للباعة الجائلين دراسة استطلاعية في بعض المناطق بمدينة القاهرة، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، م (٢)، ع(١٧)، ج(١).
- منظمة الصحة العالمية(٢٠٢٠): منشور في ١٢أكتوبر، على موقع المنظمة.
- يونس عطاب، (٢٠٢٠)،تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد- 19، المجلد الخامس، العدد الثاني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر. https://www.asjp.

- Johanna Hanefeld, Accelerating Action on Sustainable Development Goals.Op-Cit.
- Vito, Antonio and Juan-Pedro Gomez (2020), Estimating the COVID-19 cash crunch: Global evidence and policy, Journal of Accounting and Public Policy, Op-Cit.
- Arnout, Maryam A.& Al-Dabbagh, Zeyad S.& Al Eid, Nawal A.& Al Eid, Maryam A.& Al-Musaibeh,Saud S. & Al-Miqtiq, Mohammed N. & Alamri, Ali S. and Al-Zeyad, Ghada M. (2020): The Effects of Corona Virus (COVID-19) Outbreak on the Individuals' Mental Health and on the Decision Makers: A Comparative Epidemiological Study, International Journal of Medical Research & Health Sciences, 9(3).
- Beck, U. (2009) World at Risk. Cambridge: Polity Press.
- Cheval, Sorin& Adamescu, c.m. & Georgiadis, Teodoro& Herrnegger, Mathew& Adrian, Piticar. and Legates, David R.(2020): Observed and Potential Impacts of

the COVID-19 Pandemic on the Environment, International Journal of Environmental Research and Public Health, Volume 17 Issue 11.

- Francisco Bezerra Neto, Clarice Ribeiro, eds, Impacts of the covid-19 pandemic under the aid of the consumer defense code, Research, Society and Development, v. 9, n. 6, e166963578, 2020 (CC BY 4.0) | ISSN 2525-3409 | DOI: http://dx.doi.org/10.33448/rsd-v9i6.3578 , 20-8-2020, 3 PM.
- Harris, Lloyd &He, Hongwei(August 2020): The impact of Covid-19 pandemic on corporate social responsibility and marketing philosophy, The impact of Covid-19 pandemic on corporate social responsibility and marketing philosophy, Journal of Business Research, Volume 116.
- Hoque, Ashikul& Shikha, Farzana Afrin& Hasanat,M.W& Arif, Ishtiaque& Hamid,A.A(2020): The Effect of Coronavirus (COVID-19) in the Tourism Industry in China, Asian Journal of Multidisciplinary Studies, Vol 3 No
- International Labor organization, ILO. (2020): Monitor 2nd edition, covid-19 & work updated and analysis, 7April.
- Wimmer, Jeffrey & Thorsten(2020) Quandt, Living in The Risk Society, Published online: 17 Feb 2007.https://www.tandfonline.com/doi, 5/7/2020, 1 AM.
- Johanna Hanefeld, Accelerating Action on Sustainable Development Goals: …Op-Cit.
- Faundez, Julio (2009): Empowering Workers in the Informal Economy, Published: 01, Hague Journal on the Rule of Law volume 1.
- Khan, Naushad and Fahad, Shah and Faisal, Shah and Naushad, Mahnoor and Akbar, Ayasha (2020) COVID-2019New Trend after August 2020 in the World (August 7, 2020). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3668876 or. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn. 3668876
- Lihua Ma, Hong Chen, Huizhe Yan, and Lifeng Wu & Wenbin Zhang (2019) Food safety knowledge, attitudes, and behavior of street food vendors and consumers in Handan, a third tier city in China, Published: 16, BMC Public Health volume19. Volume 56.
- McLaren, H. J., Wong, K. R., Kieu, N. N., & Komalee Nadeeka, D. M. (2020). Covid-19 and Women's triple burden: Vignettes from sri lanka, malaysia, vietnam and australia. Social Sciences, 9(5), 87. https://ideas.repec.org/a/gam/jscscx/v9y2020i5p87-d361468.html, 20/8/2020, 8 PM.
- Kabeer, Naila, Kirsty Milward &Ratna Sudarshan (2013) :Organizing women workers in the informal economy, Gender & Development, Jul 2013, Volume 21.
- Pummerer, Pummerer& Bohm, Robert& Lilleholt, Lau& Winter, Kevin& Zettler, Ingo& Sassenberg, Kai (2020): Conspiracy theories and their societal effects during the COVID-19 pandemic, Accepted for publication at Social Psychological and Personality Science, University of Tubingen, Germany.

- Schneider, Friedrich (2010) New Estimates for the Shadow Economies all over the World, International Economic Journal, vol. 24, issue 4, 443-461
- Shlomo Griner,Living in a World Risk Society: A Reply to Mikkel V. Rasmussen, First Published January, Journal of International Studies, Vol. 31, No. 1 (2002), p. 9 https://journals.sagepub.com 8/8/2020, 2 AM.
- 1Thomas O. Hueglin, Reviewed work (s) world risk society by Ulrich, Canadian Journal political Science, VOL 83, No.4, Doc., Candian Political association, 2000.
- 1Uwe Engel & Herman Stasser, Globalization Risks and social Inequality: critical Remarks on the risk society hypothesis, the Canadian Journal of sociology, vol. 23, No.1, win. 1998.
- Vieira, Cristina Mesa &.Franco, Oscar H. and Restrepo, CarlosGomez (June 2020): COVID-19: The forgotten priorities of the pandemic, journal homepage, Volume 136.
- Weible, Christopher M.(2020) COVID-19 and the policy sciences: initial reactions and perspectives, Policy sciences (53), I (2) https://link-springer , 1/8/2020, 5 AM
- 1Wendy Hallway & Tony Jefferson, the risk society in Age of Anxiety Situating fear of Crime, British Journal of sociology, vol. 4, No.2, Jun. 1997
- Worldometers.info, Covid-19 Coronavirus Pandemic, (2020) https://www. worldometers.info/coronavirus/.
- Xiao, Han& Zhang, Yan& Kong, Desheng& Li, Shiyue and Yangcorresponding, Ningxi, author (5 Mar 2020): The Effects of Social Support on Sleep Quality of Medical Staff Treating Patients with Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) in January and February 2020 in China, Journal of Medical Sciences, and Volume 26.